الأمم المتحدة S/PV.9962

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9962**

الثلاثاء، 22 تموز/يوليه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد دار	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد كولينس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد ستامتيكوس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف وتسوية المنازعات بالطرق السلمية

رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2025/443).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف وتسوية المنازعات بالطرق السلمية

رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2025/443)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. فحضورهم اليوم يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

معروض على كل عضو قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم وفقا للمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/443، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/480، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته باكستان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار 2788 (2025).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إسحاق دار وباكستان على عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

إن موضوع مناقشة اليوم يسلط الضوء على الصلة الواضحة بين السلام الدولي وتعددية الأطراف. لقد أنشئت الأمم المتحدة، قبل ثمانين عاما، بهدف أساسي هو حماية البشرية من ويلات الحرب. وأدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن تسوية المنازعات بالطرق السلمية هي حبل النجاة عندما تتصاعد التوترات الجغرافية السياسية، وعندما تؤجج المنازعات غير المحسومة نيران النزاعات، وعندما تفقد الدول الثقة بعضها في بعض.

ويضع الميثاق عددا من الأدوات المهمة لإحلال السلام. فالفقرة 3 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة واضحة: يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر. كما أن الفصل الرابع من الميثاق واضح بشأن المسؤوليات المحددة للمجلس عن ضمان تسوية المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو باللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. ويدعو الإجراء 16 من ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الدول الأعضاء إلى تجديد الالتزام بجميع آليات الدبلوماسية الوقائية وبالتسوية السلمية للمنازعات.

وأثني على باكستان لاغتنامها فترة رئاستها لطرح قرار يحث جميع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من هذه الأدوات في سعينا الجماعي لتحقيق السلام العالمي. ونحتاج إلى ذلك الآن أكثر من أي وقت مضى.

إننا نرى في جميع أنحاء العالم تجاهلا تاما للقانون الدولي، إن لم يكن انتهاكا صريحا له، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ذاته، دون أي مساءلة. وتأتي هذه الحالات من عدم التمسك بالالتزامات الدولية في وقت تتسع فيه الانقسامات والنزاعات الجغرافية السياسية.

والتكلفة مذهلة، وتقاس بالأرواح البشرية المزهقة والمجتمعات المحطمة والمستقبل الضائع. ولا نحتاج للنظر إلى أبعد من مشهد الرعب في غزة، حيث بلغ الموت والدمار مستوى لا مثيل له في الآونة الأخيرة. وسوء التغذية آخذ في الارتفاع. والجوع يطرق كل باب.

ونشهد الآن الرمق الأخير للنظام الإنساني المبني على المبادئ الإنسانية. فهذه المنظومة تُحرم من الظروف اللازمة للعمل، والحيز اللازم لتقديم الخدمات، والسلامة لإنقاذ الأرواح. ومع اشتداد العمليات العسكرية الإسرائيلية وإصدار أوامر نزوح جديدة في دير البلح، يتراكم الدمار طبقة فوق أخرى. ويروعني قصف مباني الأمم المتحدة، ومن بينها مرافق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المخزن الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية. وقد وقع هذا القصف على الرغم من إبلاغ جميع الأطراف بمواقع مرافق الأمم المتحدة تلك. وتتمتع هذه المباني بالحرمة ويجب حمايتها بموجب القانون الدولي الإنساني دون استثناء. ومن غزة إلى أوكرانيا، ومن منطقة الساحل إلى السودان، ومن هايتي إلى

ميانمار والعديد من المناطق الأخرى في العالم، يستعر النزاع ويُسحق القانون الدولي ويصل الجوع والنزوح إلى مستويات قياسية. ويظل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود الوطنية آفات مستمرة تجعل الأمن بعيد المنال بصورة متزايدة. ربما لم تنجح الدبلوماسية دوما في منع نشوب النزاعات وأعمال العنف وأوجه عدم الاستقرار، ولكنها لا تزال تملك القدرة على إيقافها.

إن السلام خيار، ويتوقع العالم من مجلس الأمن أن يساعد البلدان على اتخاذ هذا الخيار. والمجلس في صميم الهيكل العالمي للسلام والأمن. وإنشاؤه يجسد حقيقة مركزية، وهي أن التنافس بين الدول واقع جيوسياسي، ولكن التعاون المرتكز على المصالح المشتركة والصالح العام هو الطريق المستدام للسلام. وكثيرا ما نرى انقسامات ومواقف متصلبة وخطابات تصعيدية تعرقل الحلول وفعالية المجلس، ولكننا رأينا أيضا بعض الأمثلة الملهمة عن إيجاد أرضية مشتركة وصياغة حلول للمشاكل العالمية.

فعلى سبيل المثال، يصادف اليوم مرور ثلاث سنوات على توقيع مبادرة البحر الأسود ومذكرة التفاهم مع الاتحاد الروسي – وهي جهود تُظهر ما يمكننا تحقيقه من خلال الوساطة والمساعي الحميدة للأمم المتحدة، حتى في أصعب اللحظات. وقد شهدنا العديد من الأمثلة الأخرى في الآونة الأخيرة، من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في إشبيلية إلى المؤتمر المعني بالمحيطات في نيس واتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية وميثاق المستقبل الذي اعتُمد العام الماضي (قرار الجمعية العامة 1/79). ويُجسّد الميثاق، على وجه الخصوص، تجديد التزام العالم الواضح بتعزيز منظومة الأمم المتحدة للأمن الجماعي. وهو يعطي الأولوية، بالاستناد إلى الخطة الجديدة للسلام، للدبلوماسية الوقائية والوساطة – وهما مجالان يمكن للمجلس أن يؤدي فيهما دورا حيويا. وإذ ننظر إلى موضوع مناقشة اليوم، أرى ثلاثة مجالات يمكننا أن نلتزم فيها بدعوة الميثاق إلى تجديد التزامنا وإيمان العالم بهيكل حل المشاكل المتعدد الأطراف.

أولاً، يجب على أعضاء المجلس – ولا سيما الأعضاء الدائمين – مواصلة العمل للتغلب على الانقسامات. فغالبية الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن معقدة وتقاوم الحلول السريعة. ولكن حتى في أحلك أيام الحرب الباردة، كان الحوار الجماعي وعملية صنع القرار في المجلس يدعمان نظاما مشتركا وفعالا للأمن العالمي – نظاما نجح في نشر مجموعة من بعثات حفظ السلام، وفتح الباب أمام تدفق المساعدات الإنسانية الحيوية إلى المحتاجين وساهم في منع نشوب حرب عالمية ثالثة. وأحث الأعضاء على استحضار نفس الروح من خلال إبقاء القنوات مفتوحة ومواصلة الاستماع بحسن نية والعمل على تجاوز الخلافات وبناء التوافق في الآراء. ويجب أن نعمل أيضا على ضمان أن يجسد المجلس عالم اليوم، وليس العالم كما كان قبل 80 عاما. وينبغي العمل على زيادة تمثيل المجلس للواقع الجيوسياسي الراهن، ويجب أن نواصل تحسين أساليب عمل المجلس لجعله أكثر شمولاً وشفافية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة. وأحث الأعضاء على مواصلة بناء التوافق في الآراء لدفع المفاوضات الحكومية الدولية قدما.

ثانياً، يجب أن يواصل المجلس تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين. ويُشكل الاعتماد التاريخي للقرار 2719 (2023) الذي يدعم عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الأنصبة المقررة مثالاً جيداً على كيفية توحيد جهودنا مع المنظمات الإقليمية لدعم استجابات أكثر

فعالية. وأشيد أيضا بالخطوات التي اتخذها المجلس لتعزيز أطر الأمن الإقليمي وإعادة بنائها لتشجيع الحوار والنهوض بالتسوية السلمية للمنازعات.

(تكلم بالفرنسية)

ثالثاً، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويدعو ميثاق المستقبل جميع الدول الأعضاء إلى احترام التزاماتها الواردة في الميثاق ومبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. وترتكز جميع هذه المبادئ على القانون الدولي وتستند إلى الالتزام بإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والدبلوماسية. ويعترف الميثاق أيضا بالمساهمة الحاسمة لمحكمة العدل الدولية التي تحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيسها العام المقبل.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لمنظمتنا وللميثاق الذي منحها الحياة والشكل، يجب علينا أن نجدد التزامنا بروح السلام المتعددة الأطراف من خلال الدبلوماسية. وأتطلع إلى العمل مع مجلس الأمن في هذا الصدد من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين اللذين تحتاج إليهما وتستحقهما شعوب العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

يشرفني ويسعدني أن أترأس اليوم المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن الموضوع الهام المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات. تسعى باكستان جاهدة للوفاء بالمسؤولية الجليلة المتمثلة في رئاسة مجلس الأمن بإحساس عميق بالهدف والتواضع والتواصل. وسيظل نهجنا راسخاً في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي والالتزام الثابت بتعددية الأطراف.

وأشكر الأمين العام على ملاحظاته العميقة والمتبصرة. ونقدر أيما تقدير قيادته والتزامه بإعلاء المثل النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أنوه بالمستوى العالي من الاهتمام بين أعضاء الأمم المتحدة بالمناقشة المفتوحة اليوم، ويشمل ذلك المشاركة الوزارية. ونتطلع إلى الاستماع إلى مساهماتهم الهامة.

وأشعر بارتياح بالغ لاعتماد المجلس اليوم القرار 2788 (2025) بشأن تعزيز آليات التسوية السلمية للمنازعات. وهذا بالفعل تعبير محمود عن إرادتنا الجماعية وتصميمنا على مواصلة الحوار والدبلوماسية من أجل التسوية السلمية للمنازعات بما يتوافق تماما مع الميثاق وتوقعات المجتمع الدولي. وأشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم الإيجابية والبناءة مع وفد باكستان في تحقيق هذا التوافق الهام في الآراء.

إن مناقشة اليوم مناقشة عاجلة تأتي في الوقت المناسب. فتعددية الأطراف ليست خياراً دبلوماسياً ملائما فحسب، بل هي حاجة ملحة في الوقت الراهن. والتسوية السلمية للمنازعات ليست مجرد مبدأ، بل هي شريان حياة للاستقرار العالمي. ويواجه المجتمع الدولي اليوم مشهدا مقلقا للغاية من النزاعات التي

لم تُحلّ والمنازعات المتفاقمة والأزمات الجديدة والمتصاعدة. ولا تزال الخصومات الجيوسياسية وتآكل الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف وعدم الامتثال المستمر لقرارات مجلس الأمن أمور تقوض التزامنا المشترك بصون السلام والأمن الدوليين واحترام القانون الدولي. وقد تحولت النزاعات التي لم تُحلّ في جميع أنحاء العالم إلى نزاعات طويلة الأمد. فنيران الحرب تستعر في عدة مناطق حول العالم. وقد تسببت تلك الأزمات في معاناة إنسانية لا توصف وشردت الملايين وقوضت إيماننا الجماعي بقدرة النظام الدولي على تحقيق العدالة والسلام.

ويجب أن نعترف جماعيا بأن السلام الدائم لا يُصنع من خلال استعراض القوة أو النزعة الانفرادية، بل من خلال الحوار والاحترام المتبادل والدبلوماسية الشاملة. وتوفر محورية تعددية الأطراف، كما أعيد تأكيدها في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، إطارا لبناء الثقة والتعاون، وهو أمر ضروري لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ولا تزال باكستان تؤمن إيمانًا راسخًا بوعد تعددية الأطراف وقوتها.

وبما أن باكستان عضو في الأمم المتحدة منذ أمد طويل وأحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن التزامها بالسلام مبدئي ودائم وثابت. إن التسوية السلمية للمنازعات ليست مجرد ضرورة أخلاقية أو قانونية؛ بل ضرورة استراتيجية.

وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يوفر أدوات شاملة بموجب الفصل السادس لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، فإن تلك الآليات لا تزال غير مستخدمة بالقدر الكافي أو تطبق بانتقائية.

ومع أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، لا نزال نشهد استمرار النزاعات التي لم تصل إلى تسوية وانتشارها بحيث لا يزال الكثير منها مدرجا في جدول أعمال المجلس منذ عقود. وقد أدى التنفيذ الانتقائي لقرارات المجلس وازدواجية المعايير وتسييس المبادئ الإنسانية إلى تآكل مصداقيته وفعاليته.

وتشكل المآسي المستمرة في فلسطين وجامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير قانونية أمثلة حية على تلك النوايا الخبيثة.

وتظل معاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها، ولا سيما في غزة، تذكيرا صارخا بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل عادل ودائم. وقتلت إسرائيل في هجومها الأخير أكثر من 000 58 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية حيث يتحمل المدنيون وطأة العنف والحرمان. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة وفي جميع أنحاء الأرض المحتلة. ويجب أن يكون وقف إطلاق النار بمثابة نقطة انطلاق لإرساء سلام دائم على نطاق أوسع.

ويحدونا أمل صادق في أن يعيد المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين فتح الأفق السياسي ويطلق الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية للقضية الفلسطينية، بما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

ولا تزال باكستان أيضًا ثابتة في رغبتها في تحقيق السلام في منطقتنا، ولكن هذه الجهود لا يمكنها أن تكون انفرادية. وتتطلب المعاملة بالمثل والإخلاص والاستعداد للدخول في حوار بنّاء تُعرب باكستان عن استعدادها له. ويظل نزاع جامو وكشمير أحد أقدم النزاعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهو إقليم متنازع عليه معترف به دوليا ويجب أن يتقرر مصيره النهائي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورغبات الشعب الكشميري. ولا يمكن لأي تدابير شكلية أن تكون بديلاً عن حق الكشميريين الأساسي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير كما تكفله قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتُجسد معاهدة مياه نهر السند، المعقودة بين الهند وباكستان قبل 65 عاما، مثالا بارزا على الحوار والدبلوماسية والجهود السلمية التي أفضت إلى ترتيب لتقاسم المياه بين الجارتين. لقد صمدت المعاهدة أمام فترات من المحن والصعوبات شهدتها العلاقات الثنائية. ومن المؤسف جدا أن الهند اختارت بصورة غير قانونية وانفرادية أن تعلق هذه المعاهدة، بلا أي أساس، بنية منع تدفق المياه إلى 240 مليون شخص في باكستان يعتمدون عليها في كسب سبل عيشهم وبقائهم على قيد الحياة.

توجد أزمة تعددية الأطراف في صلب جميع النزاعات تقريبًا الدائرة في العالم، مما يجسد غياب الإرادة وليس إخفاقا في الالتزام بالمبادئ وغياب الشجاعة السياسية وليس شللا في المؤسسات. وتمر الطريق المؤدية إلى السلام المستدام عبر التسوية السلمية للمنازعات.

ومن هذا المنطلق، أقدم الاقتراحات المتواضعة التالية.

أولا، يجب أن نستعيد الثقة في منظومة الأمم المتحدة، مما يتطلب كفالة التعامل مع جميع النزاعات معاملة متساوية على أساس القانون الدولي، وليس على أساس النفعية الجيوسياسية. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن عالميًا وبدون تمييز.

ثانيا، يجب أن نتمسك بأولوية القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عند تسوية النزاعات. ويجب ألا يتسع المجال في عالم اليوم للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو الاحتلال الأجنبي أو إنكار الحق في تقرير المصير.

ثالثا، ينبغي استخدام المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام بفعالية في النزاعات الناشئة والحالات التي تنطوي على منازعات مطولة. وتستحق وحدة دعم الوساطة أن تحظى بدعم أكبر.

رابعا، يجب أن تكون التسوية السلمية للمنازعات القاعدة وليس الاستثناء. ولا يمكن اتخاذ النزعة الثنائية ذريعة للتقاعس عن العمل عندما يرفض أحد الأطراف التعاون.

أخيرا، يمكننا تعزيز الشراكات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق لدعم الحلول الشاملة والمناسبة للسياق وكذلك لتعزيز العمل الدبلوماسي المبكر، بما في ذلك بزيادة الاستثمار في أدوات الدبلوماسية الوقائية.

وتظل سياسة باكستان الخارجية مرتكزة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل والحق في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات. وآثرنا دوما الدبلوماسية بدلا من

المواجهة، والتعاون بدلا من العزلة، والشراكة بدلا من الاستقطاب. ونتطلع إلى عالم لا يقسمه النزاع بل يوحده التعاون والتعايش السلمي.

فلتكن هذه المناقشة بمثابة إعادة تأكيد جماعي لإيماننا بتعددية الأطراف وإعادة التزام بالتسوية السلمية للمنازعات ووعد رسمي يُتعهد به للذين يتطلعون إلى أن تصدر عن المجلس الأفعال لا الأقوال. لقد آن الأوان للعودة إلى روح سان فرانسيسكو حيث وُلد الميثاق من رماد الحرب ومع الأمل في السلام.

وفي الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس المنظمة، نحن مدينون لشعوب العالم بجعل الأمم المتحدة تزداد أهمية بوصفها منبرا للحوار، ولكن أيضا مؤسسة تحقق العدالة وتتقيد بالقانون الدولي وتعزز السلام المستدام.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

اللورد كولينز (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر المملكة المتحدة باكستان على عقد هذه المناقشة في أوانها في وقت تواجه فيه تعددية الأطراف ضغطا غير مسبوق. وكما قال الأمين العام، يشهد العالم اندلاع عدد غير مسبوق من النزاعات منذ تأسيس الأمم المتحدة. ويمر المجتمع الدولي باختبار صعب انطلاقا من الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا ووصولا إلى الأزمة التي طال أمدها في غزة. ويجب أن تسعى استجابتنا إلى تحقيق السلام وأن تسترشد بالمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتظل تعددية الأطراف أفضل أداة نملكها لمواجهة التحديات المشتركة في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يؤدي المجلس دورا محوريا بوصفه هيئة الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين. ويتم ذلك من خلال الالتزام الجماعي بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والتسوية السلمية للمنازعات. وهذه الأمور ليست مُثلاً مجردة. إنها مبادئ يمكننا من خلالها منع نشوب النزاعات وتسويتها جماعيا. ولهذا السبب حافظت المملكة المتحدة على هذه المبادئ في صميم سياستها الخارجية. ولكن بينما نحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، يجب أن نغتنم هذه اللحظة لتنشيط هيكل السلام والأمن، ونصرة حقوق الإنسان، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهيكل العمل الإنساني لضمان أن تكون الركائز الثلاث جميعها صالحة مجتمعة لتحقيق الغرض منها. ويجب علينا الاستفادة الكاملة من قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات.

وفي السودان، نواصل حثّ الأطراف المتحاربة على الانخراط بجدية في المبادرات الدبلوماسية القائمة، بما في ذلك جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، بهدف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني وحل سياسي. هناك وفي أماكن أخرى، نحتاج إلى الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي أن تكون عمليات السلام أكثر قدرة على التكيف وأكثر انسجاماً من الناحية السياسية وأفضل تنسيقاً مع الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، والاستفادة من التقنيات الجديدة والخبرات المحلية. يجب أن نركز لا على التوسط في السلام وحسب لكن أيضاً على استدامته. إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا هي مثال جيد على هذا العمل في الميدان. وهنا، في نيويورك، يمكننا الاستفادة بشكل أفضل من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لدعم الجهود الوطنية للحفاظ على السلام. وللتأكيد على

ذلك، يجب أن نتذكر أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال عمليات سلام شاملة بمشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة للمرأة.

إن ميثاق الأمم المتحدة هو أساسنا المشترك. في هذه اللحظة من عدم اليقين العالمي، يجب أن نعيد الالتزام بتعددية الأطراف، لا كشعار بل كاستراتيجية. والمملكة المتحدة على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك دعم السلام والأمن وسيادة القانون.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن بالغ تقديري للرئاسة الباكستانية على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى وللأمين العام على إحاطته. وأرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة. إن قيادة باكستان في جمعنا معاً من أجل هذه المناقشة الهامة والقرار الذي اتخذ للتو (القرار 2788 (2025)) جاءا في الوقت المناسب وهما جديران بالثناء. كما يؤكدان من جديد على الالتزام الطويل الأمد بتعددية الأطراف والسلام الدولي والتسوية السلمية للنزاعات.

إننا نشهد في جميع أنحاء العالم العواقب المؤلمة للنزاعات التي لم يتم حلها والتي تقتلع حياة الناس من جذورها، وتحطم الآمال، وتزعزع استقرار مناطق بأكملها. لقد سئم العالم من دورة تولد فيها الخصومات الجيوسياسية الانقسام، وتُنحّى فيها الالتزامات الدولية جانباً، وتبقى قرارات مجلس الأمن في كثير من الأحيان دون تنفيذ. في هذا السياق، أود أن أشير إلى النقاط الأربعة التالية.

أولاً، يجب أن نواجه واقع ضعف تعددية الأطراف – وهو سبب وعَرَض للكثير من تحدياتنا الجماعية. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدت البشرية وكأنها على وشك إرساء سلام دائم من خلال حسن النية وتعددية الأطراف والوساطة والتحكيم. ولفترة من الزمن، أوصلتنا وحدة الهدف والتوافق العالمي إلى منع نشوب نزاعات مدمرة. ومع ذلك، فإن العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف اليوم مقيدة بقواعد وهياكل عفا عليها الزمن. لا يمكن للإصلاح أن ينتظر، إذا كان لهذه الهيئات أن تستجيب لحقائق عصرنا المعقدة. ولا يتجلى ذلك في أي مكان أكثر من هذا الجهاز، حيث نحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة. ولكي يكون المجلس تمثيلياً وفعالاً حقاً، يجب أن تُمنح أفريقيا مكانها الذي طال انتظاره على طاولة المفاوضات، بمقعدين دائمين على الأقل، كما طالب توافق آراء إيزولويني. فمن دون هذا التجديد، ستبقى شرعيتنا وقدرتنا على معالجة النزاعات بعيدة المنال.

ثانياً، يجب أن يكون لدينا منذ بداية أي بعثة للأمم المتحدة استراتيجية خروج واضحة وواقعية، خاصة خلال المراحل الانتقالية السياسية المعقدة. وينبغي أن تكون مشاركتنا هادفة ومحددة زمنياً وتهدف إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية من الحفاظ على السلام بنفسها. لا يمكن اختزال دعم العمليات الانتقالية في تقديم المساعدة الانتخابية أو التعامل مع الانتخابات باعتبارها العلامة الوحيدة للديمقراطية. ويجب على الأمم المتحدة وأعضائها بذل المزيد من الجهد والاستثمار في بناء السلام ومرافقة المجتمعات من خلال المصالحة والإصلاح.

ثالثاً، إن السلام والأمن الدائمين يعتمدان اعتماداً أساسياً على احترام القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على جميع الأعضاء الوفاء بالتزاماتهم من خلال حل النزاعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة واحترام قرارات المجلس. إن التمسك الانتقائي بتلك المبادئ أو تجاهلها يقوض مصداقية نظام أمننا الجماعي ويقوض الثقة الضرورية لتعددية الأطراف الفعالة.

رابعاً وأخيراً، لقد حالت التقاليد الأفريقية الغنية بالحوار والوساطة والحكمة في جميع أنحاء القارة دون وقوع أزمات لا حصر لها. إن مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق التي أطلقها الاتحاد الأفريقي هي شهادة على العزم الجماعي على إنهاء آفة الحروب. هذه المبادرات لا تستحق التقدير فحسب، بل تستحق استثماراً حقيقياً. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تفعيل القرار التاريخي 2719 (2023) لضمان استدامة دعم الأمم المتحدة لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وإمكانية التنبؤ به. يجب أن نعيد الالتزام بتمكين تلك الآليات لترسيخ السلام الدائم في قارتنا وخارجها. ففي نهاية المطاف، من مصلحة المجلس الحيوية أن يضمن حصول شركائه الإقليميين مثل الاتحاد الأفريقي على الدعم الكافي وتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل كامل كجزء من هيكل السلام والأمن الأفريقي.

وإذ احتفلنا مؤخراً باليوم الدولي لنيلسون مانديلا الأسبوع الماضي، فإننا نردد كلمات ذلك الزعيم الذي جسد المصالحة والسلام: "من السهل جداً أن تفرّق وتُدمّر. لكن الأبطال هم أولئك الذين يصنعون السلام ويبنون".

من الضروري اليوم أن نجدد التزامنا بتعددية الأطراف وبرؤية الميثاق – عالم لا تتم فيه تسوية النزاعات من خلال القوة العسكرية بل من خلال الدبلوماسية والحلول السياسية.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر نائب رئيس الوزراء على حضوره وأشكر رئاسة باكستان. وتعرب فرنسا عن تقديرها لباكستان لعقدها هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب وللإحاطة المستنيرة التي قدمها الأمين العام.

مع ازدياد حدة النزاع، يزداد إغراء النزعة الأحادية. إن القرار الذي اتخذناه للتو بالإجماع (القرار 2788 (2025)) يؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف والتسوية السلمية للنزاعات.

وقد حددت فرنسا ثلاثة مسارات عمل لإعطاء زخم جديد للعمل المتعدد الأطراف.

أولاً، يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف من أجل تعزيز فعالية أنشطتها. إن تعددية الأطراف ليست مجرد كلمة. إنها أسلوب يفضل العمل المشترك والتخطيط وكبح جماح الخصومات على السماح بأن تكون القوة هي من يقرر الحق في الدفاع عن المصالح الوطنية. والأمم المتحدة هي دعامتها المؤسسية الأساسية.

العمل جار على قدم وساق لإصلاحها. وتؤيد فرنسا الأعمال التي يقودها الأمين العام في إطار الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة من أجل تعزيز كفاءة المنظمة وتكييفها مع الواقع المعاصر. ونشجع الإصلاح الضروري لمجلس الأمن الذي يجب أن يزيد من طابعه التمثيلي، بما في ذلك تمثيل البلدان الأفريقية في فئة الأعضاء الدائمين. كما تقود فرنسا والمكسيك منذ عام 2015 مبادرة – انضمت إليها 107 دول – رامية إلى الحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية حتى لا يُمنع

المجلس من اتخاذ إجراءات في هذه الحالات. فلا يمكن للعالم أن يقبل بجمود المجلس فيما يتعلق بالحالة في غزة أو غزو أوكرانيا.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره. فالفصل السادس من الميثاق يخول لمجلس الأمن أدوات مخصصة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وعندما يتمكن من التكلم بصوت واحد، يحقق نجاحا كبيرا. والدليل على ذلك هو الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي توصلت إليه الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في كولومبيا عام 2016، والذي تدعم الأمم المتحدة تنفيذه بموجب قرار لمجلس الأمن. ويجب أن يستفيد مجلس الأمن من جميع الأدوات المتاحة له وأن يعتمد على المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والنساء وجميع الجهات الفاعلة المحلية. وفي السودان، يجب أن يتصرف المجلس بمزيد من الحزم لتشجيع العودة إلى السلام. وفيما يتعلق بهايتي، ترغب فرنسا في مواصلة العمل مع جميع أعضاء المجلس لتعزيز مشاركة الأمم المتحدة واستعادة الأمن تمشيا مع توصيات الأمين العام.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل لضمان احترام القانون الدولي. وترحب فرنسا بمساهمة محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للنزاعات، سواء في المسائل الخلافية أو بصفة استشارية. ويشكل احترام القانون الدولي، بدءا بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي تعرض لاستخفاف خطير في الآونة الأخيرة، أحد الأركان الأساسية لمنع نشوب النزاعات وحلها. وهذا هو الأساس المنطقي لالتزام فرنسا باعتبارها إحدى الدول المشاركة في وضع المبادرة العالمية التي تقودها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي ترمي إلى تنشيط الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني. كما يشكل الأساس المنطقي لمكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم.

لقد تكلم رئيس الجمهورية في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024 (انظر A/79/PV.9) عن "تزامن أكبر عدد من الأزمات" خلال العقود الثمانية من وجود المنظمة. ومن واجبنا أن نتصدى لذلك باختيار القانون والدبلوماسية بدلا من القوة وباختيار التعاون والتشاور بدلا من النزعة الانفرادية. وأمام الأوهام المدمرة للحلول الزائفة القائمة على استخدام القوة، يجب أن يجسد مجلسنا الخيار التأسيسي المتمثل في حل النزاعات بالطرق السلمية.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشيد الصين بمبادرة باكستان بعقد هذه المناقشة المفتوحة، وترحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد محمد إسحاق دار، وهو يترأس جلسة اليوم هنا في نيويورك. كما نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته.

ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2788 (2025) بشأن تعزيز آليات تسوية المنازعات بالطرق السلمية. لقد انتهت الحرب العالمية ضد الفاشية بنصر عظيم، قبل ثمانية عقود. وأرسى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة المعايير الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، وأبرز التطلعات المشتركة للبشرية لإنهاء ويلات الحرب والحفاظ على السلام العالمي. وبعد مرور ثمانين عاما، يدخل العالم حقبة جديدة تتسم بالاضطراب والتحول ولا يزال تحقيق السلام والتنمية مهمة شاقة بعيدة المنال. إن الذكرى

السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح للمجتمع الدولي فرصة محورية لإعادة النظر في تطلعاتها التأسيسية وتنشيط تعددية الأطراف والمضي قدما في سبيل تحقيق السلام والأمن الدوليين. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، يجب أن نلتزم بتسوية النزاعات بالطرق السلمية. فلا بد أن تنشأ توترات وخلافات بين الدول في بعض الأحيان، ولكن غالبا ما تؤدي ممارسة الضغط أو فرض الجزاءات أو حتى اللجوء إلى القوة إلى نتائج عكسية، لأن ذلك يتسبب في مزيد من النزاعات ويزيد من تراكم الكراهية والعداء. ويجب على الدول أن تحترم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لبعضها بعضا، وأن تأخذ على محمل الجد الشواغل الأمنية المشروعة لبعضها بعضا، وأن تحل خلافاتها من خلال التفاهم والتصالح، وأن تسعى إلى مزيد من توافق الآراء عن طريق الحوار والتواصل. ويجب على المجتمع الدولي – الدول الكبرى على وجه الخصوص – أن تمد جسور الحوار والتعاون بدلا من إذكاء النيران وتأجيجها والتحريض على المواجهة.

ثانيا، يجب أن نلتزم باحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. واليوم نشهد العديد من النزاعات والمواجهات، ليس لأن الميثاق قد عفا عليه الزمن، بل لأن مقاصده ومبادئه لم تُحترم تماما. فالميثاق هو الأساس الذي لا يتزعزع للنظام الدولي – وليس قائمة يمكن للمرء أن ينتقي ويختار منها ما يشاء. وعلى المجتمع الدولي أن يرفض قانون الغاب، حيث تتسلط أقوى الدول على أضعفها. ويجب أن نتقيد بمبادئ الميثاق، بما فيها المساواة في السيادة وعدم التدخل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والتمسك بالمساواة بين جميع الدول – كبيرها وصغيرها – وحماية الإنصاف والعدل الدوليين.

ثالثا، يجب أن نلتزم بتمكين مجلس الأمن من أداء واجباته بفعالية. فالمجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين في مواجهة الأزمات والنزاعات الكبرى. ويجب أن يؤدي بحزم المهام الموكلة إليه بموجب الميثاق وأن يتخذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب. وينبغي لأعضاء المجلس أن يترفعوا عن المصالح الذاتية، وأن يعطوا الأولوية للصالح العام، وأن يتخلوا عن الحسابات الجيوسياسية وأن يسعوا إلى الوحدة والتعاون. فالقرارات التي يتخذها المجلس ملزمة قانونا ويجب تنفيذها نصا وروحا، دون تطبيق انتقائي، ناهيك عن ازدواجية المعايير. ويضطلع الأمين العام ومبعوثوه الخاصون وممثلوه الخاصون بدور مهم في الوساطة وتسوية النزاعات، وينبغي أن يعملوا بالتآزر مع المجلس.

رابعا، يجب أن ندعم الدور الفاعل لبلدان الجنوب. فقد عانت معظم بلدان الجنوب من الغزو والاستعمار والنهب، وبالتالي، فهي تدرك تماما قيمة السلام. وتمثل قوة بناءة وتقدمية تحقق الاستقرار وسط التغيرات الجذرية في العالم. وشكلت الصين والبرازيل وغيرهما من بلدان الجنوب مجموعة أصدقاء السلام المعنية بالأزمة الأوكرانية. وقد أعربت دول مجموعة بريكس بنشاط عن مواقفها بشأن المسائل الساخنة الرئيسية، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتسهم في إيجاد حلول سياسية لهذه الأزمات. وينبغي لجميع الأطراف أن تواصل دعم المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجامعة الدول العربية، في تعميق شراكاتها مع الأمم المتحدة والقيام بأدوار قيادية في تسوية النزاعات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، فلا يوجد لدى القوى العالمية الكبرى سجل أفضل من سجل الصين. وقد طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة الأمن العالمي ودافع عن رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، التي توفر مسارا عمليا لمعالجة أوجه قصور الأمن العالمي. وتعمل الصين بلا كلل لتشجيع محادثات السلام وتيسيرها، كما تعمل بنشاط على استكشاف حلول صينية واضحة للمسائل الساخنة، وقدمت مساهمات كبيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشاركت الصين أيضا في تأسيس المنظمة الدولية للوساطة إلى جانب أكثر من 30 بلدا، وهي منفعة عامة مهمة بالنسبة لسيادة القانون تساعد على تحسين إدارة الأمن العالمي. ونشجع انضمام مزيد من الدول إلى المنظمة ونرحب بها. ففي عالم اليوم الذي تعمه الاضطرابات والتغيير، لا يوجد طريق ملكي يفضي إلى السلام. وتظل الصين مستعدة وجاهزة للعمل مع المجتمع الدولي لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، ومواصلة بناء السلام العالمي، والمساهمة في التنمية العالمية، وحماية النظام الدولي، وتهيئة مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية. فبالعمل معا، يمكننا أن نرسم مستقبلا أكثر إشراقا للجميع.

السيدة لاسن (الدانمرك): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته القيمة وعلى دعوته الواضحة إلى العمل. وأشكركم، نائب رئيس الوزراء دار، على حضوركم اليوم.

إن تسوية المنازعات بالطرق السلمية تمس جوهر عملنا في مجلس الأمن. وتشيد الدانمرك بباكستان على إبراز أهميتها اليوم. ونهنئ باكستان أيضا على القرار المهم الذي اتخذناه هذا الصباح (القرار 2788 (2025)).

وتتعهد كل دولة عضو، عند انضمامها إلى الأمم المتحدة، بالتزام رسمي بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والترويج لمقاصده ومبادئه وقيمه والدفاع عنها. وهذا الالتزام مهدد اليوم أكثر من أي وقت مضى. ونعتقد أن الوقت قد حان ليس لإعادة الالتزام بتلك المبادئ والقيم فحسب، بل لاتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذها.

وتنطوي التسوية السلمية للمنازعات على مجموعة واسعة من الإجراءات، من استخدام الدبلوماسية والحوار والوساطة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة؛ ومن آليات الإنذار المبكر إلى تدابير إدارة الأزمات. وهذه الأدوات في متناولنا. وقد جددنا التزامنا بها في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). والمطلوب، كما هو الحال دائما، توفر الإرادة السياسية والشجاعة لاستخدامها.

وتعتقد الدانمرك أن هذه الأدوات لا يُستفاد منها بما يكفي ولا تُقدّر حق قدرها. وأود أن أسلط الضوء على عدة توصيات في هذا الصدد.

أولا، تُعد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه دورا حيويا وأداةً هامة لتعزيز الحل السلمي للمنازعات. وتتطلب هذه الأداة موارد كافية لقيادة الوساطة والدبلوماسية الوقائية ودعمهما. وينبغي استخدامها بفعالية بطريقة جريئة واستباقية، حتى عندما تكون احتمالات الفشل عالية. ونشدد أيضا على قدرة الأمين العام على توجيه انتباه المجلس إلى المسائل الواردة في المادة 99 من الميثاق باعتبارها أداة هامة في مجال الوقاية.

ثانياً، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نفي بالتزاماتنا بموجب المادة 33 وأن نسعى إلى حل أي نزاع بالوسائل السلمية. ويجب أن يصبح الحوار والدبلوماسية الوقائية والوساطة أولى محطاتنا. وإذا فشلنا في ذلك، تظل لدينا طرق أخرى. وينبغي كقاعدة عامة إحالة النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية، ونشجع الدول الأعضاء كافة على قبول الولاية القضائية الإجبارية للمحكمة. وتضطلع محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بدور متزايد الأهمية في دعم القانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات.

ثالثاً، يتعين علينا، نحن مجلس الأمن، أن نستخدم جميع الوسائل والتدابير المتاحة لنا لتنفيذ ولايتنا. ويوفر الفصل السادس من الميثاق مجموعة من الأدوات لتحقيق هذه الغاية. وكمثال على ذلك، يجوز للمجلس إجراء تحقيقات في المنازعات أو الحالات التي قد تفضي إلى نزاع. وينبغي الشروع في هذه التحقيقات في وقت مبكر لتجنب التصعيد ومنع حدوثه.

كما ينبغي للمجلس أن يزيد من استخدام سلطته لدعوة الأطراف إلى تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها. وفي هذا الصدد، نشدد على الالتزامات الواردة في الفقرة 3 من المادة 27، التي تنص على أنه في القرارات التي تُتخذ بموجب الفصل السادس يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت.

ولا تتوقف مصداقيتنا على قدرتنا على حل المنازعات وتسويتها فحسب، بل على قدرتنا على التنبؤ بها، والأهم من ذلك، تفاديها. وهذا يعني زيادة الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، بما في ذلك تدابير بناء الثقة. ويعني أيضاً دعم المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمبادرات الشبابية، وضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة في جهود السلام والأمن. وعلى نحو ملموس، ينبغي أن ينظر المجلس في تنظيم جلسات إحاطة لاستكشاف الآفاق والإلمام بالحالة والنظر في الاستجابات المبكرة. وعندما تكون العلامات التحذيرية واضحة، يجب أن نكون حازمين في عزمنا. ومن شأن هذا النهج أن ينقذ الأرواح والموارد ومكاسب التنمية التي تحققت على مدى عقود.

في الختام، لقد التزمنا جميعا في هذه المنظمة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكن الالتزامات على الورق لن تنقذ أحداً. وقد حان الوقت الآن لتعظيم استخدامنا للأدوات التي يوفرها الميثاق. فلنستفد من إمكاناتها الكاملة ونتحمل مسؤوليتنا عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وفد باكستان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات. ونعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته.

لقد أيدنا القرار ذي الصلة الذي صاغه زملاؤنا الباكستانيون (القرار 2788 (2025)). وقد أعاقت عملية وضع الصيغة النهائية لتلك الوثيقة محاولات بعض الأعضاء تسييس المسألة. وننوه بجهود مقدمي هذه المبادرة، الذين لم يرضخوا في نهاية المطاف لتلك المحاولات. كما أنهم لم يسمحوا للقرار بأن يصبح

منبراً للأمانة العامة للأمم المتحدة للترويج لآليات منع نشوب النزاعات الخارجة عن نطاق سيطرة الدول الأعضاء.

وتهدف الجلسة والوثيقة المعتمدة على السواء إلى تسليط الضوء على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وهو أمر يعلق الاتحاد الروسي عليه أهمية كبيرة. وتلتزم الدول بتسوية منازعاتها من خلال الوسائل والآليات المتفق عليها فيما بينها. وما فتئ هذا الهدف يمثل حجر الزاوية لعمل الأمم المتحدة منذ تأسيسها.

ونحن مقتنعون في الوقت نفسه بأنه لا يمكن ضمان السلام والأمن الدوليين إلا من خلال التقيد الصارم والواعي بجميع مبادئ القانون الدولي، في مجملها وترابطها الذي لا ينفصم. ومن الأهمية بمكان تنفيذ هذه المبادئ بحسن نية. غير أن بعض الدول اختارت تجاهل هذه الفرضية وتعمدت تسييس آليات تسوية المنازعات، الأمر الذي لا يزيد التوتر في العلاقات الدولية فحسب، بل قد يتسبب أيضاً في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بأنشطة أهم المؤسسات القضائية والتحكيمية.

والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، موضوع مناقشة اليوم، منصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أُعيدَ التأكيد على هذا المبدأ في عدد من الوثائق الرسمية الصادرة عن الجمعية العامة بتوافق الآراء، بما في ذلك إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، وإعلان مانيلا لعام 1982 بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

وتنص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على مجموعة واسعة من الأدوات، بما في ذلك المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيار الدول.

والدول ذات السيادة حرة في اختيار أي وسيلة سلمية لتسوية المنازعات. ولا يمكن فرض وسائل معينة ولا خليط منها على البلدان. ويحق لمجلس الأمن أن يوصي الأطراف بالحلول المناسبة، ولكن ينبغي ممارسة هذا الحق بشكل عملي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصوصيات كل حالة، وكذلك مع فهم عميق للسياق التاريخي والإقليمي والأسباب الجذرية للمنازعة.

ونحن على قناعة بأنه لا يمكن من حيث المبدأ تسوية المنازعات بشكل فعال بدون الالتزام بمبادئ حسن النية والموافقة المتبادلة للأطراف. ومن الواضح أنه في غياب موافقة أحد الطرفين أو كليهما، فإن القرارات التي تتخذها الآليات تميل إلى أن تكون غير شرعية بطبيعتها ولن يتم إنفاذها.

وتتسم مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بنفس القدر من الأهمية. ومن المرجح أن يؤدي أي شكل من أشكال الضغط الخارجي والتلاعب بالإجراءات والنُهُج الانتقائية إلى تقويض سلطة الآليات الدولية، وتحويلها إلى مجرد أدوات للمنازعات الجيوسياسية. ويمكن ملاحظة هذا التراجع بوضوح في سلوك المؤسسات الدولية للعدالة الجنائية، التي كان المجتمع الدولي يعلق عليها آماله.

وفي هذا الصدد، فإن هدفنا المشترك الآن هو حماية محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، من الاستغلال والتلاعب. وتتوقف سلطة محكمة العدل الدولية وفعاليتها بشكل مباشر على

استقلاليتها وحيادها، وهي صفات تمكنت المحكمة من الحفاظ عليها، بالرغم من محاولات بعض الجهات الفاعلة لجرها إلى مغامرات سياسية مشبوهة.

ويشهد عبء العمل المتزايد للمحكمة على المستوى العالي من الثقة التي تضعها الدول في تلك الهيئة. غير أن تمويل محكمة العدل الدولية لا يزال غير متناسب إطلاقا مع أهميتها وحجمها، ومع نطاق المهام الموكلة إليها. ونعتقد أن تزويد محكمة العدل الدولية بالدعم اللازم من الدول الأعضاء يتسم بأهمية جوهرية، خاصة في ضوء مبادرة الأمم المتحدة 80 للأمين العام. وندعو إلى إعادة توزيع الموارد على الهيئات التي تعمل بحق لتعزيز القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن محكمة العدل الدولية هي بلا شك هيئة تستحق الدعم.

وتميل مسألة منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة إلى أن تكون من أكثر المواضيع شعبيةً في الأمم المتحدة، وهي تشكل أولوية بالنسبة للعديد من الدول وللأمانة العامة للأمم المتحدة. إلا أننا نرى مفارقة: فبينما تؤيد الدول التي تشهد نزاعات هذه المبادئ قولاً، فهي غالباً ما تتردد في تفويض تلك السلطات للأمم المتحدة، لأنها تعتبر ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية، كما أن الأمم المتحدة نفسها تتنازل تدريجياً عن دورها بوصفها أكثر الوسطاء نشاطا في النزاعات الدولية، بدعوى افتقارها إلى النفوذ أو بسبب التناقضات الجيوسياسية.

ومن الأمثلة الأخرى هنا مبدأ الإنذار المبكر، الذي ورد أيضا في القرار المتخذ اليوم. ولا نؤيد هذا المفهوم لأنه سُخِّر في معظم الحالات لتبرير التدخل في حالة ما لأسباب سياسية لا تخدم سوى مصالح مجموعة واحدة من البلدان.

ونحن مقتنعون بأن فعالية جهود الأمانة العامة في مجال الدبلوماسية الوقائية ترتكز على الثقة. وتشكك العديد من البلدان علنا في حيادية تلك الجهود وترفض نشر البعثات على أراضيها. ويرى البعض أنها آليات مفروضة من الخارج تروج لأهداف بعيدة عن الأولويات الوطنية ويعتبرونها غير مجدية في أحسن الأحوال وأداة لممارسة الضغوط في أسوأ الأحوال. ونعتقد أن الشواغل المتعلقة بالسيادة والقيادة الوطنية في تلك البلدان لم تعالجها الأمم المتحدة معالجة كافية. ونحن مقتنعون بأن معالجة هذه المسألة تتطلب من الأمانة العامة ومكاتبها الميدانية العودة إلى الحياد الحقيقي وفقا للمادتين 100 و 101 من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تكون جهود الأمم المتحدة مثقلة بمهام تجسد الأهداف الأيديولوجية لمجموعة ما من البلدان. إننا لا ننتقص من أهمية جهود بناء السلام ومسائل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والمساعدة الإنمائية ومعالجة تغير المناخ. لكن هذه المسائل لا يمكن وضعها في صدارة جهود الوساطة السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة. لقد حان الوقت للاعتراف بعدم وجود مؤشرات عالمية للنزاع. ومن المؤسف أننا نرى هذه المسألة تُطرح مثلا في إطار الجهود التي يبذلها فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي الذي يعطي الأولوية لتلك المسائل الفرعية.

ونرى مؤخرا اتجاها آخر يتمثل في التجاهل المزمن للاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال جهود السلام، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وعدم تنفيذها. ولا يكفي إبرام الاتفاقات، بل يجب تنفيذها. والأمثلة

كثيرة على ذلك. ولعل خير مثال ترتيبات مينسك التي يدعي القادة الأوروبيون أنها وُقعت بنية محددة متمثلة في عدم تنفيذها والمماطلة لكسب الوقت. وهذا أوضح مثال على عدم منع نشوب النزاعات.

يشكل الاعتماد على بيانات موثوقة عنصرا آخر ينبغي النظر فيه من العناصر الهامة في التسوية السلمية للمنازعات. إن نشر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لمعلومات غير مؤكدة، وأحياناً معلومات مضللة على نحو صريح، سمة مميزة لعصرنا. وتتسرب في كثير من الأحيان هذه البيانات المتحيزة إلى وثائق الأمم المتحدة ويستخدمها موظفو المنظمة بشكل مكثف. ويجب أن نرفض هذا الاتجاه.

وبالتالي، فإن مجموعة الوسائل المتاحة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية توفر للدول مجموعة كبيرة من الإمكانات لتسوية خلافاتها. ولكن لا يمكن تحقيق النتيجة المرجوة إلا إذا طبقت أطراف النزاع تلك الوسائل بحسن نية وبطريقة منسقة من دون فرض حلول من الخارج. ونرغب بصدق في استعادة الدور المحوري للأمم المتحدة في صون السلم والأمن باستخدام الوسائل السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن تلك المهمة. ونأمل أن تتوصل الأمانة العامة والمجلس إلى الاستنتاجات المطلوبة في الوقت المناسب.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب بحضوركم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ باكستان على ترؤسها مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته.

يشكل تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات جوهر ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن يظل أولوية مشتركة لجميع الدول الأعضاء. وبعدما احتفلنا مؤخراً بالذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، لا يسعنا إلا أن نفكر في الخسائر الفادحة التي ألحقتها الحرب العالمية الثانية ببلدان مثل اليونان وفي الإيمان الراسخ بضرورة وإمكانية تجنب نشوب النزاعات والحروب. وتفخر اليونان بكونها أحد البلدان الأوائل التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة، لتصبح بذلك أحد أعضائها المؤسسين.

تشكل التسوية السلمية للمنازعات أحد المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وتلتزم اليونان التزاما كاملا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتسعى إلى تعزيز مجموعة واسعة من الأدوات لمنع نشوبها وتسويتها على أساس أولوية القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تؤيد اليونان بشدة النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي ينص على ضرورة امتناع أعضاء الأمم المتحدة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأعضاء الآخرين. ونعتقد أن احترام القانون الدولي والالتزام بمبدأ علاقات حسن الجوار يكتسيان أهمية قصوى لصون السلام والأمن وتعزيزهما. وبوصف اليونان قوة موثوقة ومستقرة وركيزة من ركائز الاستقرار في المنطقة، فقد التزمت دائما بقواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا تزال من المدافعين بشدة عن مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

أولا، لا تدخر اليونان جهدا في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات باستخدام جميع الأدوات الواردة في الميثاق والمشاركة في المبادرات ذات الصلة. ويظل احترام القانون الدولي وتعزيز علاقات حسن الجوار الأساس المتين الذي تقوم عليه هذه الجهود وندعو جميع الدول الأعضاء بشدة إلى التقيد بالمبادئ ذاتها باعتبارها السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل التعايش السلمي والازدهار والاستقرار. وفي الوقت نفسه، يشكل تنفيذ جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لقرارات مجلس الأمن عنصرا أساسيا لصون السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن تحترم جميع الدول الأعضاء القانون الدولي وتلتزم بجميع الاتفاقيات الرئيسية، كما فعلت اليونان.

ثانيا، نعقد العزم خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن على العمل بطريقة فعالة ومثمرة من أجل زيادة تعزيز التسوية السلمية للمنازعات واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ راسخة في السياسة الخارجية اليونانية. وتجلب اليونان إلى هذه الطاولة صوتًا قائما على المبادئ، مسترشدة بثلاثية الحوار والدبلوماسية والديمقراطية والتي تشكل شعار فترة عضويتنا بصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة 2025-2026. وهذه ليست مجرد كلمات، بل هي جوهر سياستنا الخارجية ومشاركتنا في مجلس الأمن بصفتنا عضوا منتخبا. ونسعى في هذا السياق إلى أن نكون محاورا موثوقا وبنّاءً مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع جيراننا والمجتمع الدولي بأسره على حد سواء.

أخيرا، لا يزال العدد المتزايد من النزاعات في جميع القارات يتطلب اهتمامنا ومشاركتنا بصورة جماعية. ويتيح عام 2025 فرصة للتفكير الجماعي في إنجازات المنظمة والاعتماد على القيم الراسخة، بإعادة التأكيد على دعمنا الثابت لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبما أن اليونان مؤيد قوي لتعددية الأطراف والقانون الدولي الذي توجد الأمم المتحدة في صميمه، لا تزال ملتزمة بتعزيز التسوية السلمية للمنازعات باعتبارها السبيل الوحيد القابل للتطبيق للحفاظ على السلام.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائب رئيس الوزراء دار على عقد هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته.

دعت الولايات المتحدة دول العالم قبل ثمانين عامًا، في أعقاب الدمار الذي خلفته الحربان العالميتان، إلى وضع تصور لمستقبل أفضل. وأسست تلك الدول الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وأدركت أن المنازعات ستستمر في النشوب بين الدول حتى في عالم يسوده السلام، لكنها قررت أن النزاعات يمكن، بل ويجب، أن تُحل بالطرق السلمية. وتؤمن الولايات المتحدة إيمانا راسخا بهذا المبدأ التأسيسي الأساسي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وتواصل الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم العمل مع أطراف النزاعات، حيثما أمكن، لإيجاد حلول سلمية. ففي الأشهر الثلاثة المنصرمة تحديدا، أدت الولايات المتحدة دورا رياديا في وقف التصعيد بين إسرائيل وإيران، وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وبين الهند وباكستان. وقد أدت الولايات

المتحدة، تحت قيادة الرئيس ترامب، دوراً مهماً في تشجيع الأطراف على التوصل إلى تلك القرارات، وهو ما نشيد به وندعمه.

وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنخرطة في نزاعات أو خلافات إلى أن تحذو حذو تلك الدول وأن تبذل كل جهد ممكن لحل خلافاتها ووقف العنف.

وعلى وجه الخصوص، ندعو إلى وقف إطلاق النار في أوكرانيا. يجب على روسيا وقف هجماتها على المدنيين والوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. وندعو الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى التوقف عن تزويد روسيا بالوسائل اللازمة لمواصلة عدوانها. لا بد من أن تنتهي الحرب.

ولكي تكون عمليات التسوية السلمية للنزاعات ذات مصداقية، يجب تنفيذ نتائجها. وندعو الصين مرة أخرى إلى الالتزام بقرار هيئة التحكيم لعام 2016 الصادر عن هيئة التحكيم المنعقدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وهو قرار نهائي وملزم قانوناً للصين والفلبين. طوال تسع سنوات حتى الآن، رفضت الصين الوفاء بالتزاماتها كطرف في الاتفاقية. بدلاً من ذلك، واصلت الصين رفضها العلني للحكم، وتدخلت في ممارسة حريات أعالي البحار على النحو الوارد في الاتفاقية، وأكدت على مطالبات توسعية وغير قانونية تنتهك الحقوق السيادية والولايات القضائية للدول الشاطئية الأخرى في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك الفلبين وبروناي وإندونيسيا وماليزيا وفييت نام. وندين مرة أخرى مطالبات الصين البحرية التوسعية وغير القانونية في بحر الصين الجنوبي والطرق الخطيرة والمزعزعة للاستقرار التي تحاول فرضها من خلالها.

على مر السنين، طور المجتمع الدولي آليات قوية لمساعدة الدول على التوصل إلى اتفاقات. بيد أن بعض هذه الآليات تشوبها عيوب، حيث أنها تخضع للتحيز ضد دول معينة، أو تسعى إلى تجاوز اختصاصها على حساب سيادة جميع الدول – وهو مبدأ آخر في ميثاق الأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة تعارض بشدة مثل هذا التجاوز، حتى وإن كنا ندعم الإسهامات الحقيقية في السلام والأمن الدوليين.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل المؤسسات والهياكل التي تهدف إلى تيسير التسوية السلمية للنزاعات مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة الدول والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

والولايات المتحدة مستعدة لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة ومع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم الوسائل السلمية لحل الخلافات.

السيد توتانغي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): معالي السيناتور محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، تشيد سيراليون بجمهورية باكستان الإسلامية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة الرفيعة المستوى التي جاءت في وقتها المناسب وعلى تيسير اتخاذ القرار اليوم (القرار 2788 (2025)). تعزز مناقشة اليوم أحد المقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة – تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال التعاون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس، المواد من 33 إلى 38 من ميثاق الأمم المتحدة. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الثاقبة.

تتحدث سيراليون عن تجربتها كبلد عانى من ويلات النزاع ويتمتع الآن بعوائد السلام. لقد أمكن انتقالنا من الحرب الأهلية إلى الاستقرار بفضل التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك العمل والمساعي الحميدة للأمم المتحدة، والدور المحوري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ودعم الحوار الوطني الشامل والملكية. لقد بدأت الرحلة بقرار القيادة بالوساطة في ظل الوحشية والاستياء. إنها الآن رحلة تشهد على وعود الميثاق – أن السلام ممكن ومستدام وذو أثر تحويلي بوجود الإرادة السياسية والتضامن الدولي.

إن التزامنا بتعددية الأطراف لا يتزعزع. وبصفتنا عضواً منتخباً في المجلس ودولة استفادت من دعم لجنة بناء السلام، فإننا نواصل تعزيز الحوار الشامل والمصالحة والعدالة وتولي زمام عمليات السلام على الصعيد الوطني. تستلهم سياستنا الخارجية ومشاركتنا العالمية من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من مبادئ باندونغ، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمبدأ الدائم للتضامن بين الأمم.

وتعتقد سيراليون أن هذه الهيئة بحاجة إلى إصلاح عاجل، وهو رأي يؤكد التزامنا بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، كما طرحه الاتحاد الأفريقي.

قبل 80 عاماً، انبثقت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية بوعد رسمي لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. وعلى مدى أكثر من ثمانية عقود، ساعدت تعددية الأطراف على منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز التنمية. ومع ذلك، فإن استمرار أوجه عدم المساواة والتوترات الجيوسياسية والتحديات العالمية الجديدة، من انعدام الأمن المناخي إلى الاضطراب التكنولوجي، تتطلب منا أن ننظم ونقوي التزامنا الجماعي.

في هذا الصدد، تود سيراليون أن تثير أربع نقاط رئيسية.

أولاً، يجب أن ينتقل مجلس الأمن من الخطابة إلى الفعل. ويجب أن تكون المبادئ مدعومة بالممارسة. يوفر الفصل السادس من الميثاق مجموعة أدوات واسعة النطاق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، بما في ذلك التفاوض والوساطة والمصالحة والتحكيم والمساعي الحميدة لمكتب الأمين العام والتسوية القضائية. هذه الأدوات ليست مجرد تطلعات. إنها أدوات عمل ملزمة. ومن بينها التسوية القضائية التي تؤدي دوراً حيوياً، ونؤكد من جديد على أهمية محكمة العدل الدولية في هذا الصدد. توفر محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، آلية سلمية وملزمة قانوناً لحل النزاعات بين الدول وإقرار القانون الدولي. كما تشجع سيراليون على تعزيز المشاركة بين المجلس والمنظمات الإقليمية. وقد أثبتت تجربتنا في غرب أفريقيا، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو، أن القرب والشرعية والقيم المشتركة تتيح استجابات أكثر مرونة وملائمة للسياق. هذا التكامل الإقليمي – العالمي هو أمر محوري في منظومة السلم والأمن الأفريقية ويتماشى مع مبدئي الولاية الاحتياطية والتضامن.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن تحسين متابعته وتنفيذه للقرارات المتخذة. وهذا يعني المراقبة الاستباقية والإحاطات المنتظمة من قبل المبعوثين والوسطاء الخاصين وتجنب المشاركة الانتقائية القائمة على المصالح الجيوسياسية. يجب أن نتغلب على تحديات عدم الامتثال وضعف التنفيذ وانقسامات المجلس. يتطلب السلام الدائم الاتساق والمصداقية والنهج القائم على المبادئ. بالإضافة إلى ذلك، يجب على

المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً أن يعالج الأسباب الجذرية مثل تهميش الأقليات وعدم إشراكها، والثغرات في الحوكمة والتنافس على الموارد، والتي غالباً ما تكمن في صميم النزاعات.

ثالثاً، ينبغي أن يكون الأمين العام مخولاً بشكل كامل للتصرف بشكل مبكر وحاسم. ونؤيد استخدام المادة 99 في الحالات التي تهدد فيها الأزمات الناشئة السلم والأمن الدوليين. ويجب استخدام المساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمين العام بفعالية لتيسير الحوار وتهدئة الأوضاع، كما حدث في الأسبوع الماضي بشأن مسألة قبرص. وندعو إلى تعزيز التعاون بين الأمين العام والقادة الإقليميين. وغالباً ما ترسي الدبلوماسية الإقليمية والمشاركة الهادئة عبر القنوات الخلفية الأساس للوساطة الرسمية. كما نؤكد على الحاجة إلى تمويل كافٍ ومستدام لأعمال الوساطة التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي الذي لا يزال أداة قيّمة.

رابعاً، وأخيراً، يجب أن ننتقل من إدارة الأزمات كرد فعل إلى منع نشوب النزاعات بشكل استباقي. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية الوقائية من خلال استكشاف الأفق القائم على التراضي، والإحاطات التي تقدم الإنذار المبكر، والشراكات مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. يقدم ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1)، ولا سيما الإجراءات من 13 إلى 18، مخططاً لبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع ومسالمة. ويؤكد من جديد ضرورة الحوار والتفاهم المتبادل والتسوية السلمية للنزاعات بين الدول.

وتلتزم سيراليون بدعم تنفيذ هذه الإجراءات قولا وفعلا.

وتمثل جهودنا لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك لجنة الحقيقة والمصالحة وآليات المساءلة المختلطة والمصالحة المجتمعية، نموذجا للعدالة التصالحية. والآن نتبادل هذه الدروس عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتبادل بين الأقران والتدريب على الوساطة.

إن سيراليون، التي كانت مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن وأصبحت الآن عضوا فيه، شاهد على قوة تعددية الأطراف ومدافع عن مستقبلها في آن واحد. ونؤكد من جديد إيماننا بالأهمية الدائمة لمبادئ باندونغ، بما فيها الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل والمساواة والتعايش السلمي. وتظل هذه القيم المشتركة في أنحاء العالم النامي، محور هيكل السلام والأمن العالميين.

وينبغي ألا ننتظر نشوب النزاع لكي نتخذ إجراء. فلنستخدم أدوات الدبلوماسية والتضامن والعدالة. ويجب أن نظل ملتزمين بالتمسك بمبادئ الميثاق، والنهوض بسيادة القانون وتعزيز تعددية الأطراف باعتبارها الركن الأساسي لعالم أكثر سلاما وإنصافا وأمنا.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم في مجلس الأمن، معالي السيد محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان، وأشيد بباكستان على اختيار هذا الموضوع للمناقشة المفتوحة اليوم. وأشكر الأمين العام غوتيريش أيضا على رسالته القوية.

لقد جاء تشكيل الأمم المتحدة قبل 80 عاما بدافع من كارثة الحربين العالميتين، التي جلبت على البشرية أحزانا يعجز عنها الوصف. وانتصرت تعددية الأطراف حيث اتحد قادة العالم وتجاوزوا الانقسامات

الجيوسياسية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبالتالي، كان المقصد الرئيسي للأمم المتحدة، كما ورد في ديباجة الميثاق، صون السلام والأمن الدوليين والقيام، تحقيقا لهذه الغاية:

”[باتخاذ] التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، و[التذرّع] بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية أو الحالات التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

واليوم، بينما تقترب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الثمانين لإنشائها، نشهد أكبر عدد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية، تتسبب في معاناة تفوق الوصف لملايين الأشخاص. وتُنتهك المبادئ الإنسانية الأساسية التي تهدف إلى حماية المدنيين الأبرياء، كما أن الحماية الممنوحة للعاملين في المجال الإنساني والتي تعتبر مقدسة تتآكل بشكل خطير. ولا نحتاج للنظر إلى أبعد مما يحدث في غزة اليوم، على الرغم من كثرة الأمثلة الأخرى.

ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع جميع أطراف النزاع على تسوية نزاعاتها باستخدام القائمة الشاملة للخيارات المنصوص عليها في المادة 33 من الميثاق، التي تشمل التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. وقد بين التاريخ أن الدول التي اختارت تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية شهدت نتائج إيجابية عديدة. ويحتاج النظام الدولي إلى أن تختار مزيد من الدول المتنازعة هذا المسار. والواقع أنه يجب التأكيد على أنه في جميع الحالات التي نشب فيها نزاع وحرب، جاء الحل حتما باستخدام إحدى الوسائل التي ينص عليها الميثاق – وهي في معظم الأحيان التفاوض والوساطة اللذان يؤديان إلى وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام. وللأسف، بحلول هذا الوقت، ستكون أرواح الكثيرين قد سقطت وستكون البنية التحتية الحيوية قد دُمرت وتتطلب موارد هائلة لإعادة بنائها. ونحن في غيانا، اخترنا السلام أيضا من خلال تقديم طلبنا إلى محكمة العدل الدولية، عملا بالمادة 33 من الميثاق، فيما يتعلق بمطالبة غير مشروعة بثلثي أراضينا.

ويضطلع مجلس الأمن، باعتباره الهيئة الرئيسية التي أُنيطت بها مهمة صون السلام والأمن الدوليين، بدور مركزي في ضمان تسوية النزاعات بالطرق السلمية، ويجب أن يفي بمسؤولياته. ويجب ضمان اتساق أكبر في نُهج المجلس وإصرار أكبر على تنفيذ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وإذ يواجه المجلس انتقادات متزايدة بسبب تقاعسه، يجب بذل مزيد من الجهود المتضافرة لإعادة بناء الثقة فيه، ويجب زيادة استخدام الأدوات المتاحة في الميثاق لمنع النزاعات أو إنهائها والتصدي لعدم الامتثال. ولا بد أيضا من ضمان المساءلة والعدالة لتحقيق السلام والأمن. ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد في الدفاع عن احترام القانون الدولي وأن يدعم بقوة الهيئات القضائية الدولية في أداء مهامها باستقلالية ونزاهة وكفاءة. وعلينا أيضا زيادة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تقليص الفجوات في مجال التنمية والتغلب على الفقر، وزيادة الفرص المتاحة للنساء والشباب، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات قوية. فسيسهم ذلك إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولا يزال للأمم المتحدة دور مركزي في هذا الصدد.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام غيانا بتعددية الأطراف وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. فلم يكن التضامن العالمي من أجل السلام أكثر أهمية في أي وقت مضى. ويجب أن نختار السلام في كل مناسبة.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بنما جمهورية باكستان الإسلامية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتناول موضوعا في غاية الأهمية والوجاهة: أي مستقبل تعددية الأطراف باعتبارها أداة لتسوية النزاعات. ونرحب بمعالي السيد محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان. ونرحب بالمشاركة القيمة للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وبمشاركة وزراء الدولة وغيرهم من كبار المسؤولين الذين شرفونا بمشاركتهم، ونعرب عن امتناننا لهذه المشاركة.

إن العالم يواجه اليوم أكبر عدد من النزاعات المسلحة المتزامنة منذ عام 1946. والأزمات المتفاقمة في أوكرانيا وغزة وميانمار والسودان وهايتي، من بين أزمات أخرى، توجه إلينا رسالة مشؤومة: فأمامنا شوط بعيد يلزم أن نقطعه لتحقيق مهمتنا المتمثلة في توطيد السلام والأمن الدوليين، بل ويبدو أننا نشهد انتكاسة. وأدى التضامن والاعتماد المتبادل، اللذان جمعا شملنا قبل ثمانين عاما لمنع أهوال الحرب من اجتياح العالم مرة أخرى، إلى التصديق على ميثاق الأمم المتحدة وإلى إرساء أسس نظام الحكم المتعدد الأطراف الذي يستمر حتى الآن، مما ساعد على الحد من الفقر المدقع والجوع وانعدام الأمن في العالم. إلا أننا نشهد اليوم تدهور هذا النظام تدريجيا إلى نظام يطغى عليه انعدام الثقة المتبادل، والتضليل، والعراقيل السياسية، والقيود المالية، والتعسف الانفرادي. ومما يثير القلق انعدام الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات والابتكارات اللازمة للتكيف مع الواقع الجديد والتعامل مع النزاعات التي تزداد تعقيدا. وتكرر بنما دعوتها الصريحة لمجلس إلى دعم ميثاق الأمم المتحدة وحمايته.

فبالنسبة لبلدنا الصغير المنتمي إلى الجنوب، كانت الأمم المتحدة وستظل الأداة الرئيسية لتدويل قضايانا، ما بين نقل قناة بنما إلى أيدي البنميين، والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البحري العالمي. فقد مكننا الطابع المتعدد الأطراف للمنظمة من الرد بفعالية على الإجراءات التعسفية التي فرضتها دول قوية. وبالنسبة لنا، باعتبارنا بلدا ناميا في أمريكا اللاتينية، لا يمكن تصور نظام عالمي تفرض فيه الدول مصالحها الحمائية بدلا من العمل معا من أجل الصالح العام. وبظهور العولمة وتزايد الترابط بين الدول، اتخذت الانعزالية شكل رفض خاطئ لمسؤولية الدولة، وهو ما ثبت مراراً وتكراراً أنه لا يؤثر بشكل ملموس على صون السلام والأمن العالميين. وعلى النقيض من ذلك، فإن تعددية الأطراف هي حجر الأساس للاستقرار والرفاه العالمي. وليس لدينا بديل آخر. ولذلك يجب أن نضمن مشاركة دولية شاملة للجميع وخالية من ازدواجية المعايير. فالاستخدام والتفسير الانتقائيين لصيغة ومصطلحات ميثاق الأمم المتحدة والنظام العالمي لحقوق الإنسان يقوضان عالمية هاتين الركيزتين للقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف الفعال. وعلاوة على ذلك، فإننا نرفض التنافس الجيوسياسي الذي يغلّب المصالح الوطنية على التعاون المتعدد الأطراف. وهذا تطور خطير، لأنه يشلّ المجلس عن الاضطلاع بواجباته بمنعه من اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتفادي النزاع وضمان حل سلمي للأزمات العالمية.

وتؤمن بنما بأن السلامة الإقليمية والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها أمور غير قابلة للتفاوض. وقبول جميع الدول الأعضاء بهذه الحقيقة أمر بالغ الأهمية لحل النزاعات التي طال أمدها. غير أن هذه

الاعتبارات لا تتعارض مع الطابع العالمي والملزم لحقوق الإنسان والحريات الفردية والولاية التي يمنحها الميثاق للمجلس لاتخاذ تدابير متناسبة رداً على أعمال الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ويخول الميثاق مجلس الأمن سلطة تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما. وهذه المهام ليست مسألة تفويض قانوني فحسب؛ بل هي واجب أخلاقي. فحياة ملايين الناس الغارقين في المآسي والأزمات والمجاعات تعتمد على أفعالنا.

وتوفر مبادرة الأمم المتحدة 80 وميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) فرصة محورية للغاية لإحداث تغيير عميق في كيفية تنفيذ ولايتنا. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الأدوات القائمة واعتماد منظور شامل لمنع نشوب النزاعات، حيث تؤدي النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمع المدني دوراً رئيسياً في ذلك. ونؤيد تعزيز الصلات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام – وهي منصة أدّت دوراً محورياً كصلة بين الجمعية العامة والمجلس. وندعو إلى تعزيز آليات تبادل المعلومات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع المنظمات الإقليمية والمحلية المشارِكة في جهود بناء السلام.

ولدى منطقة أمريكا اللاتينية أمثلة قوية على ذلك، منها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ويشتمل الميثاق الديمقراطي لمنظمة الدول الأمريكية على آليات ترتكز على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات وتدعم إجراءات مثل المساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. غير أنه يجدر بنا أن نتذكر أن الدور الأساسي في دعم تعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة لحل النزاعات يعود في نهاية المطاف إلى تصرفات الدول الأعضاء. ولن تُتَرجم المقترحات إلى تراجع في النزاعات القائمة أو القضاء على المآسي الإنسانية، إذا لم نثق بأنفسنا ولم نتعاون بحسن نية للتصدي للتحديات العالمية، من تغير المناخ إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العميق على الصعيد العالمي.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام العشوائي لحق النقض وعدم تمثيل بلدان الجنوب والعرقلة الانفرادية للتوافق في الآراء عوائق مباشرة أمام إنجاز مهمتنا. وترى بنما أن المبادرات التي تقترح إصلاح مجلس الأمن جديرة بالاهتمام. وفي لحظة فاصلة، شجع المجلس بالأغلبية الأطراف على التفاوض بنجاح على معاهدة جديدة لإزالة التوترات وتأمين نقل إدارة القناة إلى أيدي البنميين، حيث كان ينعقد في بنما عام 1973 (انظر S/PV.1704). وعندما يكون هناك التزام حقيقي، يمكن للمجلس، بل يجب عليه، أن يتصرف كقوة حقيقية من أجل السلام.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة حجر الزاوية والمحرك لتعددية الأطراف. ونطالب بالالتزام المبدئي والإرادة السياسية. فلن تكون البرامج والولايات والبعثات فعالة إلا بالقدر الذي تسمح به الدول الأعضاء. وعسى أن تشكل أزمات اليوم إنذاراً بشأن العواقب الوخيمة لعالم يمزقه التطرف والتعسف الانفرادي وانعدام التضامن. فلنفكر ونساهم بشكل بنّاء لكي يزدهر التعاون الدولي ونُذكَر على أننا الجيل الذي رسّخ تعددية الأطراف كسبيل رئيسي للسلام والأمن العالميين.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتنويه بحسن توقيت هذه الجلسة، وأن أشكر معالي السيد محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان، على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الثاقبة اليوم.

ما زلنا نشهد كيف أن النزاعات المعقدة والتي طال أمدها، والتي تحركها طائفة من الأسباب الكامنة، تؤدي إلى نشوب أعمال عدائية وأزمات إنسانية. وفي هذا السياق، يجب إعادة التأكيد على التزامنا بالتسوية السلمية للمنازعات، مع زيادة التركيز على الدبلوماسية الوقائية واستخدام الأدوات المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، يُعترَف بالوساطة والمساعي الحميدة كأدوات مفيدة ضمن نطاق تدابير الدبلوماسية الوقائية المبينة في المادة 33 من الميثاق. وفي مشهد النزاع المتزايد التعقيد، توفر هذه الآلية استجابات فعالة ومناسبة التوقيت يمكن أن تساعد في تخفيف حدة التوترات قبل أن تتصاعد وفي منع اندلاع العنف أو تكراره. وبالتالي، فإن الدعم الفوري والمزود بالموارد الكافية والاحترافي الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال الوساطة بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نثني على عمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووحدة دعم الوساطة التابعة لها لتوفيرها الخبرة المناسبة التوقيت للمبعوثين والبعثات الميدانية. ومع استمرار نمو الطلب على جهود دعم الوساطة تلك، ينبغي دعمها بموارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

ومن جانبنا، زادت جمهورية كوريا بشكل مطرد من دعمها للنداء المتعدد السنوات الذي أطلقته إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، حيث ساهمت بنحو 3.5 ملايين دولار – وهو أعلى مبلغ يُقدَّم من أي جهة مانحة خلال العام الماضي. وستساعد هذه المساهمة في تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالي الوساطة والاستجابة للأزمات، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم للنداء المتعدد السنوات.

ثانياً، ينبغي الاستفادة على نحو كامل من الخبرة والمسؤوليات المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في كل خطوة من خطوات تسوية المنازعات. فالهيئات الإقليمية تتمتع بوضع فريد يمكّنها من تقديم أدوات الحوار والوساطة الخاصة بسياقات محددة، وذلك بسبب فهمها العميق للأسباب الكامنة وراء النزاع. كما أن نفوذها وشرعيتها وقربها يجعل منها شركاء لا غنى عنهم في صياغة السلام المستدام. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بمسؤولية الاتحاد الأفريقي وقيادته في حل النزاعات الأفريقية في جميع مراحل عملية السلام، بدءاً من النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي، وعمليات دعم السلام مثل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ومركز إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات. ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإن تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين المجلس والمنظمات الإقليمية أمر ضروري لضمان استرشاد قرارات المجلس بالواقع المحلي، وبالتالي تعزيز قدرته على الاستجابة بفعالية للنزاعات بطريقة مستدامة ومحددة السياق.

ثالثًا، ينبغي للدبلوماسية الوقائية أن تقترن بالجهود الرامية إلى بناء سلام شامل ودائم. يتطلب منع نشوب أو تجدد النزاع معالجة الأسباب الكامنة وراءه وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الاستثمار في آليات الحد من النزاعات والإنذار والتدخل المبكرين على صعيد

المجتمع المحلي وإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية. ويجب أن تتماشى هذه الجهود مع الأولويات الوطنية وأن تتكامل من خلال التنسيق والتواصل القويين. وفي هذا السياق، نؤكد على الأدوار التي تؤديها أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، ولجنة بناء السلام في تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة لتعزيز تأثيراتها وتآزرها. وتُظهر مثلا تجربة غامبيا، التي اتسمت بتولي زمام الأمور بقوة على الصعيد الوطني والدعم الدولي المنسق بتيسير ومرافقة لجنة بناء السلام، قيمة النُّهج المتكاملة في استدامة السلام.

في الختام، تشكل التسوية السلمية للمنازعات الخطوة الأولى والأهم نحو تحقيق السلام المستدام، كما يشير إلى ذلك بحق القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار 2788 (2025)). وتعرب جمهورية كوريا عن استعدادها لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال الاستخدام الكامل للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد نائب رئيس الوزراء دار على عقد مناقشة اليوم التي جاءت في الوقت المناسب تماما. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على إحاطته المحفزة.

تشكل التسوية السلمية للمنازعات حجر الزاوية في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهي واجب قانوني وأخلاقي يقع مباشرة على عاتق الأطراف المعنية، ولا سيما قادتها. ويمكنني أن أؤكد انطلاقًا من تجربتنا أن التسوية السلمية لأي نزاع تتطلب الوقت والتحلي بالشجاعة والإرادة السياسية والعزيمة. وتندر في الغالب هذه الخصال، خاصة في لحظات الأزمات، والتي يجب أن تبين عنها جميع الأطراف. ولهذا السبب تحديدا يظل دور الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، ذا أهمية حيوية. ويمكننا تقديم الإرشاد والدعم على نحو بنّاء للمساعدة في منع وقوع الأزمات باستخدام الأدوات التي يوفرها الميثاق.

ترحب سلوفينيا بالقرار الذي اتُّخذ اليوم (القرار 2788 (2025)) على الرغم من أننا كنا نتمنى أن يكون صوت مجلس الأمن أقوى في هذه المسألة. وأود أن أطرح النقاط التالية للنظر فيها في مناقشة اليوم.

أولا، يجب احترام القانون الدولي والامتثال له والتقيد به. ويشمل ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى نطاق أوسع، قرارات مجلس الأمن وجميع الاتفاقات والقرارات التي جرى التوصل إليها باستخدام الوسائل السلمية، بما في ذلك الأحكام القضائية والتحكيمية والأوامر والفتاوى. ويُطلب من المجلس في الغالب معالجة الحالات المعقدة والمزعزعة للاستقرار التي تقوض الاستقرار الإقليمي وتهدد السلام وتتسبب في إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء. وتنشأ هذه الأزمات في كثير من الأحيان عن نقض الاتفاقات والتخلي عن الالتزامات وتراجع الإرادة السياسية، ليحل محلها الاعتقاد الخاطئ بأن الحل العسكري ممكن. إن احترام القانون الدولي ليس أمراً اختياريًا ولا مفروضًا علينا. إنه التزام طوعي وقوي نلتزم به وتعهد أساسي.

ثانيا، ما من ثمن أغلى من ثمن تعافي بلد مزقه النزاع وإعادة إعماره حيث يمزَّق النسيج الاجتماعي للمجتمعات بسبب أهوال الحرب. ولهذا السبب، لا يشكل منع نشوب النزاعات ضرورة أخلاقية لتجنب المعاناة الإنسانية فحسب، بل أيضًا ضرورة استراتيجية واقتصادية مشتركة تتطلب التزام الجميع من جهات

مانحة كبرى وصغرى والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وإذ تضع سلوفينيا في اعتبارها أن منع نشوب النزاعات وبناء السلام على نحو فعال ومستدام يجب أن تقودهما وتتولى زمامهما الجهات الوطنية، فإنها تشجع أعضاء المجلس على زيادة المشاركة في جهود الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. وينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام للمؤشرات المبكرة التي تدل على ارتكاب انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان. ويجب أن نأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالأمن المناخي والتي ثبتت فائدتها في غرب ووسط أفريقيا. وينبغي أن يكفل المجلس جماعيا توجيه عمليات السلام وتجهيزها لممارسة الدبلوماسية الوقائية وتعزيز العمليات الديمقراطية في مرحلة ما بعد النزاع في الميدان، كما فعلنا بعد الحروب الأهلية في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون.

أخيرا، لا يمكن أن يصمد أي اتفاق أمام اختبار الزمن إذا لم ينبثق عن عملية شاملة للجميع. ومن غير المرجح أن يصمد اتفاق السلام الذي يستثني نصف السكان. ويجب مراعاة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل التهميش والمظالم التاريخية وأوجه عدم المساواة المنهجية، في اللحظة ذاتها التي يعمل فيها القادة على التوصل إلى تسوية سلمية. ولهذا تدعم سلوفينيا بهمة المشاركة الشاملة لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام. وقد جرى تعزيز التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تأييدنا للتعهد المشترك من أجل مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام الذي أطلقه الأمين العام. وأثبتت الوسيطات والنساء اللواتي يملكن الخبرة فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية التي تدعمها سلوفينيا من خلال صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني قدرتهن على المساعدة في التوصل إلى اتفاقات سلام أكثر عدلا وشمولا وأطول أمدا يحتاجها بشدة العالم الذي نعيش فيه.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يبدأ بالإعراب عن خالص تقديره لمعالي السيد محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، على ترؤسه هذه المناقشة الهامة الرفيعة المستوى وعلى وضع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، في صميم جدول أعمال مجلس الأمن. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته القيمة والتزامه المستمر بالدبلوماسية الوقائية والمشاركة المتعددة الأطراف. كما أكرر امتناني للأمين العام على موقفه المبدئي والشجاع في تعزيز تعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنها والتقيد بها. وعلى الرغم من التحديات والضغوطات الهائلة، لا يزال موقفه ثابتا فيما يتعلق بالحالة الرهيبة في غزة. ولنكن واضحين في أن الحالة الإنسانية الكارثية التي طال أمدها في غزة ليست سوى تجسيد لعدم اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية في صون السلام والأمن وتآكل تعددية الأطراف وانتشار مبدأ الغلبة للأقوى.

يأتي هذا النقاش الضروري في الوقت المناسب نظرا لما يواجهه المجتمع الدولي من أزمات مستمرة وتوترات إقليمية معقدة وتحديات متزايدة تهدد سيادة القانون الدولي. وفي ظل استمرار الأزمات وانتشار النهج الانفرادية، تؤكد الجزائر من جديد إيمانها الراسخ بأن احترام الجميع للقانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات هما السبيلان الوحيدان المستدامان لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، تود الجزائر أن توضح النقاط التالية.

أولاً، التسوية السلمية للمنازعات هي حجر الزاوية في سياسة الجزائر الخارجية. وتظل أدواتنا المفضلة لمنع نشوب النزاعات وحلها هي الحوار والوساطة والمساعي الحميدة والآليات القانونية التي تحترم السيادة وعدم التدخل.

ثانياً، يجب الاستفادة الكاملة من آليات الميثاق المنصوص عليها في الفصل السادس – التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية – وتطبيقها بحيادية تامة.

ثالثًا، نحن نؤيد تمامًا المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام. وفي ظل المناخ الحالي من القيود المالية، تنضم الجزائر إلى أولئك الذين يؤكدون أن المنع يجب أن يظل أولوية استراتيجية. ومن هذا المنظور، فإننا نؤيد التخصيص الرشيد والمنصف للموارد بما يتماشى مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة 80.

رابعا، في سياقنا الإقليمي – منطقة المغرب العربي والساحل وغرب البحر الأبيض المتوسط – تظل الجزائر ملتزمة فعليا بمنع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

خامساً، نحن ندعم التنسيق الأوثق بين المجلس ولجنة بناء السلام، لا سيما في معالجة الأسباب الجذرية ودعم استراتيجيات بناء السلام المملوكة وطنياً. ويشكل الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام فرصة جيدة لتعزيز الاتساق والتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الشلل الذي أصاب المجلس والتنفيذ الانتقائي لقراراته، الأمر الذي يقوض شرعيته ومصداقيته. إن قضية فلسطين مثال واضح وطويل الأمد على هذه الازدواجية في المعايير.

وفي الختام، فإننا ندعو إلى تعددية أطراف شاملة للجميع ومنصفة وتمثيلية تعطي الأولوية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وتعززها بما يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أرد بإيجاز على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في وقت سابق.

أود أن أؤكد أن للصين سيادة لا جدال فيها على نانهاي جوداو والمياه المتاخمة لها. إن سيادة الصين الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي لها أساس تاريخي وفقهي كافٍ. كان موقف الصين من قضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي ثابتًا وواضحًا. لا تقبل الصين أو تعترف بما يسمى "قرار التحكيم" وترفض أي مطالبات أو إجراءات تستند إليه.

والواقع أنه في السنوات الأخيرة، ومن خلال الجهود المشتركة بين الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ظل الوضع العام في بحر الصين الجنوبي مستقراً، ولا توجد مشاكل تتعلق بحرية الملاحة والتحليق. وقد عملت الصين باستمرار مع البلدان المعنية لإدارة الخلافات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي بشكل صحيح من خلال الحوار والتشاور على أساس احترام الحقائق التاريخية والقانون الدولي.

دعونا نلقي نظرة على الولايات المتحدة، التي تتجاهل تمامًا السياق التاريخي والحقائق الموضوعية المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، والتي ما فتئت تثير المشاكل وتبث الشقاق أينما استطاعت، وبالتالي تقوض الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة. وفي حين أن الولايات المتحدة لم تنضم حتى الآن إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلا أنها غالباً ما تتولى دور القاضي فيما يتعلق بالاتفاقية، وتصدر توجيهات إلى البلدان الأخرى وتتدخل في شؤونها – وهو أمر غير معقول على الإطلاق. كما تنشر الولايات المتحدة أيضًا أسلحة هجومية في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك قذائف أرضية متوسطة المدى، وكثيراً ما ترسل سفنًا وطائرات ضخمة ومتطورة إلى هناك لإجراء تدريبات عسكرية استطلاعية باسم حرية الملاحة، متوغلة بشكل صارخ في المياه الإقليمية والمجال الجوي للصين. من الواضح للجميع من الذي يريد إثارة القلاقل في بحر الصين الجنوبي وزعزعة استقرار المنطقة. ومن الواضح بنفس القدر من الذي يمارس الإكراه والتنمر في بحر الصين الجنوبي ويهدد حرية الملاحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد توماس تارابا، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في سلوفاكيا.

السيد تارابا (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذه المسألة المهمة.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط بصفتي الوطنية.

أولاً، نحن نعيش في عالم منقسم تتضاعف فيه النزاعات بشكل كبير. وتناشد سلوفاكيا بقوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حل حالات التوتر والنزاع والمنازعات القائمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. نناشد الدول المتنازعة وقف العمل المسلح. أقرب نزاع مسلح إلى حدودنا هو الحرب الدائرة في أوكرانيا. تنضم سلوفاكيا إلى الشركاء الدوليين في الدعوة إلى وقف إطلاق النار الكامل وغير المشروط وبدء محادثات مجدية من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، إن التسوية السلمية للمنازعات محورية في ولاية مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وقد ساعد المجلس خلال 80 عامًا في إنهاء العديد من النزاعات، بما في ذلك من خلال تطبيق الأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. وتؤيد سلوفاكيا تأييدا كاملا النداء الموجه إلى أعضاء المجلس للاستفادة على نطاق أوسع وأكثر فعالية من أحكام الميثاق الرامية إلى التسوية السلمية للمنازعات. كما ينبغي على المجلس أن يواصل البناء على جهوده الحالية في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

ثالثاً، تكون التسوية السلمية للمنازعات أكثر فعالية عندما تكون مملوكة بالكامل للأطراف المعنية مباشرة وعندما تختار تلك الأطراف نفسها وتطبق الإجراءات والوسائل الأنسب لاحتياجاتها ومنظوراتها.

وترى سلوفاكيا أن الأمم المتحدة يجب أن تكون مجهزة تجهيزا كافيا لتقديم دعمها في هذا الصدد، حسب الاقتضاء.

بعد ذلك، أود أن أشدد على قيمة المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية. فهي قريبة من المشكلة وتعرف الديناميات المحلية. وتعتقد سلوفاكيا أنه يجب زيادة تعزيز التعاون معها.

وأخيرا، هناك نقطة يعتقد بلدي أنها تستحق المزيد من الاهتمام وهي الحاجة إلى تكييف الصكوك القائمة للتسوية السلمية للمنازعات مع طبيعة المنازعات المتغيرة باستمرار.

وتشيد سلوفاكيا بأنشطة تيسير السلام الجارية التي يقوم بها الأمين العام، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، محاولته المتجددة لإحياء محادثات السلام المتوقفة في قبرص. سلوفاكيا مستعدة لمواصلة تيسير الحوار بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في قبرص. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء التي تضطلع بأدوار وساطة مهمة في مختلف حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم.

وأختتم بالقول إنه على الرغم من الانتقادات والتحديات، يظل مجلس الأمن بالنسبة لسلوفاكيا منتدى دوليا حيوي الأهمية لتعددية الأطراف. ويوفر ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1)، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر 2024، عدة إجراءات طموحة لتحسين فعالية المجلس وضمان أن يظل على مستوى الغرض المنشود منه. ولا تزال سلوفاكيا ملتزمة بالتنفيذ الناجح لتلك الوثيقة المهمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماريس سانغيامبونغسا، وزير خارجية تايلند.

السيد سانغيامبونغسا (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ تايلند باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وتثني على قيادتكم، سيدي الرئيس، في عقد هذه المناقشة المهمة التي جاءت في وقتها المناسب. ونحن على استعداد للمشاركة البناءة، مستفيدين من التزام تايلند الطويل الأمد بتعزيز السلام والأمن الدوليين.

في ظل التوترات المتزايدة وانعدام الثقة الجيوسياسية والأزمات المتداخلة، تشعر تايلند بقلق بالغ إزاء الاعتماد المتزايد على استعراض القوة ونهج المواجهة، الأمر الذي يهدد بمزيد من تصعيد الوضع. وهذا يؤكد على الحاجة الملحة لمضاعفة جهودنا الجماعية وتبني نهج جديدة نحو التسوية السلمية للمنازعات. تود تايلند تناول ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، في هذا الوقت العصيب، يجب تعزيز التزامنا بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتشدد تايلند على ضرورة حل المنازعات من خلال الحوار والاحترام المتبادل والتعاون، مع التمسك الراسخ بمبدأي عدم التدخل واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وتسلط تايلند الضوء على المادة 33 من الميثاق، التي تحدد مجموعة واسعة من الوسائل السلمية للحل. يعكس هذا التنوع في الأساليب حقيقة أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. من الأفضل السعي لتحقيق التسويات السلمية من خلال آليات تتناسب مع كل سياق، مع الاحترام الواجب لسيادة الأطراف المعنية وملكيتها لزمام الأمور.

ثانياً، تعترف تايلند بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام واللاعنف. وبهذه الروح، توفر تعددية الأطراف بيئة مواتية يمكن من خلالها متابعة الحلول بفعالية، مما يعزز الشرعية والثقة التي تقوم عليها التسويات السلمية. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات لتخفيف حدة التوترات العالمية من خلال تنشيط الآليات القائمة ووضع نهج مبتكرة للإنذار المبكر وتدابير بناء الثقة والحوار، مع مراعاة السياق الخاص بكل حالة. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1) وتؤيد الدعوة إلى تكثيف استخدام الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات على النحو المبين في الإجراء 16.

ثالثاً، إن الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالغة الأهمية للحد من التوترات وتعزيز السلم والأمن الدوليين. يجب الاعتراف بدورهما التكاملي وزيادة تعزيزه. على مر السنين، ساعد هيكل وآليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) على تعزيز بيئة من الثقة المتبادلة والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار خارج منطقة جنوب شرق آسيا. وقد تحقق ذلك من خلال نهج رابطة أمم جنوب شرق آسيا القائم على التوافق وعدم المواجهة، والتدابير العملية لبناء الثقة، والنهج المرن للدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة تكملان بعضهما البعض وأنهما يمكن أن يسهما في الجهود العالمية المبذولة في تعزيز آليات التسوية السلمية، مع مراعاة السياقات والحساسيات الإقليمية.

دعونا لا نغفل عن مسؤوليتنا الجماعية لتأمين السلام والأمن للأجيال المقبلة. تحث تايلاند جميع الأطراف على الانخراط في الحوار والدبلوماسية بحسن نية باعتبارها حجر الزاوية في منع نشوب النزاعات وحلها. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الشركاء لتحويل التزامنا بالسلام والأمن الدوليين إلى واقع دائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باكيت سيديكوف، وزير الاقتصاد والتجارة في قيرغيزستان.

السيد سيديكوف (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص امتنان وفدي للرئاسة الباكستانية على عقد هذه المناقشة التي جاءت في وقتها المناسب، ولجميع المتكلمين على إسهاماتهم الثاقبة.

إن جمهورية قيرغيزستان، بوصفها مدافعا ثابتا عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد من جديد التزامها الكامل بتعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات.

يتسم المشهد العالمي المعاصر بتحديات غير مسبوقة ومترابطة – من النزاعات التي طال أمدها والتشرذم الجيوسياسي إلى التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك تغير المناخ والإرهاب والأمن السيبراني. وتتطلب هذه المشاكل عملاً جماعياً ومنسقاً تحت قيادة مجلس الأمن. وعلى مجلس الأمن، بوصفه حجر الزاوية في الهيكل الأمني العالمي، أن يدعم ولايته من خلال تعزيز الحوار والتعاون والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. تكمن قوة الأمم المتحدة في قدرتها على المواءمة بين وجهات النظر المتنوعة في حلول مشتركة من أجل السلام. وقد اكتسبت قيرغيزستان – وهي بلد غير ساحلي في وسط آسيا – خبرة قيمة في الحفاظ على الاستقرار في بيئة إقليمية معقدة. لقد حددنا الحوكمة الشاملة للجميع والوئام بين الأعراق

والتنمية المستدامة باعتبارها الأسس الأساسية لاستقرارنا الداخلي. ونفس المبادئ توجه سياستنا الخارجية التي تقوم على الاحترام وعدم التدخل والحل السلمي للمنازعات. نحن نعتبر تعددية الأطراف ضرورية لمواجهة التحديات العالمية. لا يمكن لأي دولة بمفردها، بغض النظر عن حجمها أو نفوذها، أن تعالج هذه المشاكل بمفردها. لذلك تدعو قيرغيزستان إلى تعزيز دور مجلس الأمن في تشجيع الحوار وتعزيز التعاون ووضع نهج شاملة ومستدامة لبناء السلام.

إن منع نشوب النزاعات والوساطة ليست مفاهيم مجردة بل أدوات عملية لتحقيق الاستقرار. وتشارك قيرغيزستان بنشاط في المبادرات الإقليمية في جميع أنحاء وسط آسيا لتعزيز الحوار وبناء الثقة والتمسك بالقانون الدولي. والدليل على هذا الالتزام هو الحل الكامل لقضايا الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. فمن خلال الإرادة السياسية والحلول الوسط، تجنبنا التصعيد ومهدنا الطريق بدلاً من ذلك للتنمية المستدامة.

إننا نؤكد بحزم أن السلام الدائم يتطلب العدالة والمساواة والفرص للجميع. ولا تزال قيرغيزستان ملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإشراك الشباب في عمليات السلام بشكل هادف. ويجب أن يُسمع كل صوت. علاوة على ذلك، يؤدي تغير المناخ إلى تسريع حالة عدم الاستقرار، لا سيما في وسط آسيا. ومن الضروري معالجة أبعاده الأمنية.

وتؤيد قيرغيزستان توسيع نطاق ولاية الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام، ولا سيما في المناطق الضعيفة ومناطق ما بعد النزاع. في هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة كمنسق عالمي للجهود الإنسانية، وزيادة مشاركة الدول الصغيرة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن وضمان الشمولية والإنصاف في الآليات الدولية لحل النزاعات. كما ندعم مبادرات إصلاح نظام الحوكمة العالمية مع التركيز على المشاركة المتساوية والتمثيل العادل لجميع الدول.

في الختام، يؤكد بلدي من جديد التزامه الثابت بالقانون الدولي. ونؤيد حسن الجوار والحوار بين الثقافات والعمل الجماعي ضد التهديدات العابرة للحدود الوطنية، من الإرهاب إلى التهديدات السيبرانية. ولن يمكننا تأمين مستقبل سلمي وعادل ومستدام للجميع إلا من خلال الوحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد بافلوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي سيدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أُدلي بالنقاط التالية بصفتي الوطنية.

ترحب بلغاريا بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة، وتؤكد من جديد التزامها الثابت بالتمسك بمبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره بوصفها حجر الأساس لتعددية الأطراف الفعالة.

ومع ذلك، فإن الملاحظات القوية التي أُدلي بها هذا الصباح تذكرنا بأن إعادة تأكيد الالتزام بميثاق الأمم المتحدة بعد ثمانية عقود من اعتماده غير كافٍ. وفي خضم التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وفي ظلّ تأخّر تنفيذ خطة عام 2023 للتنمية المستدامة، فإن المطلوب هو المشاركة الفعالة من قبل أعضاء

المجتمع الدولي، مع اتخاذ إجراءات ملموسة وتجديد الإرادة السياسية لتنشيط التعاون الدولي وإعطاء الأولوية للتضامن بدل الانقسام والتقدم بدل الشلل. تشكل عملية التفاوض بشأن ميثاق المستقبل واعتماده (قرار الجمعية العامة 79/1) مثالاً قوياً في هذا الصدد.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة إطاراً متيناً للنهوض بقضية التعاون الدولي من خلال توفير آليات حاسمة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، مثل التفاوض والوساطة والتحكيم والمساعي الحميدة والتسوية القضائية. وفي حين أن حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية يظل أولوية، فإن أفضل طريقة لتسوية نزاع هي منع نشوبه. وفي هذا السياق، تؤيد بلغاريا تعزيز الصلة بين أنظمة الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والتعاون الإنمائي ومبادرات بناء السلام لمعالجة النزاعات المحتملة قبل نشوبها أو تصاعدها.

في هذا الصدد، ترحب بلغاريا بالأولويات الجديدة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن للفترة من 2025 إلى 2028، مع التركيز بشكل خاص على منع نشوب النزاعات والوساطة. ونقر بدور منع نشوب النزاعات كعنصر أساسي في الحفاظ على السلام، ونعترف بالروابط المتبادلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. في الوقت نفسه، نؤكد على ضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي للبحار ومكافحة الإرهاب وضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، كشروط أساسية لنجاح عملية الانتقال ومنع نشوب نزاعات جديدة.

إن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط تؤكد على أهمية المبادرات الدبلوماسية في حل النزاعات المعقدة، ونرحب بالمفاوضات من أجل وقف إطلاق النار في غزة، بقيادة الولايات المتحدة وقطر ومصر، بهدف تأمين وقف دائم للأعمال العدائية وإطلاق سراح جميع الرهائن ومعالجة الوضع الإنساني المتردي في القطاع.

وبعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على بدء روسيا غزوها وحربها العدوانية الشاملة وغير المبررة ضد أوكرانيا دون سابق استفزاز، نؤكد من جديد دعمنا لاستقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً ولإحلال سلام شامل وعادل ودائم قائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لا ينشأ السلام الدائم من خلال حلول مفروضة، بل عندما تسعى أطراف النزاع وأصحاب المصلحة إلى التوصل إلى اتفاق من خلال الطرائق التي يرونها الأنسب. وهذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد بحق على الأهمية القصوى لتحقيق السلام المستدام.

وبالانتقال إلى المسؤولية الخاصة التي يتحملها المجلس عن صون السلام والأمن الدوليين، يجدر التذكير بأن المادة 24 من الميثاق تحدد بوضوح الطريقة التي ينبغي للمجلس أن يتصرف بها: بسرعة وفعالية ووفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ونيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي خولت المجلس سلطة التصرف. إن كل استخدام لحق النقض أو التهديد باستخدام حق النقض يجلب معاناة إنسانية متزايدة ويشكل دعوة للجمعية العامة للتدخل وعدم التردد في ممارسة مهامها وسلطاتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقاً من ذلك، انضمت بلغاريا إلى المجموعة الأساسية لـ "مبادرة حق النقض" التي تقودها

ليختنشتاين، وترحب بكتيب الجمعية العامة من أجل السلام الرقمي، وترى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تطالب مجلس الأمن باستمرار بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة بأكمله، بما في ذلك الحكم المتعلق بالامتناع عن استخدام حق النقض الوارد في الفقرة 3 من المادة 27.

في الختام، ترى بلغاريا أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات يشكل جوهر نظام متعدد الأطراف شامل وخاضع للمساءلة وفعال – نظام يحقق السلام والديمقراطية والرخاء المستدام للجميع. فهو ينمّي الشراكات الحقيقية والاحترام المتبادل، ويعزز الفهم المشترك للمخاطر والتحديات والفرص، ويؤيد القواعد والمبادئ الراسخة ويجلب الحلول للمشاكل العالمية الملحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة خافيير (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية.

نلتقي اليوم بينما يواجه العالم أزمات متقاربة – التشرذم الجيوسياسي وتزايد النزاعات وتآكل الثقة في المؤسسات. هذا السياق لا يجعل التسوية السلمية للنزاعات ضرورة قانونية وحسب بل سياسية وأخلاقية. يجب تعزيز تعددية الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة، وتكييفها مع مشهد عالمي أكثر تعقيداً واستقطاباً. وبينما نتعامل مع مبادرة الأمم المتحدة 80، فإن ذلك يعني أن تكون منظومة الأمم المتحدة متماسكة واستباقية وشاملة. وتعتقد البرتغال أن فعالية المجلس يجب أن تقابلها قدرات أقوى في المرحلة التمهيدية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من البعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة للأمين العام إلى المنسقين المقيمين ومستشاري السلام والتنمية. يجب تمكين هذه الجهات الفاعلة وتزويدها بالموارد وربطها بشكل أفضل بجهود صنع السلام الإقليمية والمحلية.

كما نؤكد من جديد التزامنا بالوساطة والدبلوماسية الوقائية، وهما ركيزتان راسختان في السياسة الخارجية البرتغالية. وباعتبارنا عضواً حديثاً في مجموعة أصدقاء الوساطة، فإننا ندعم التعلم من الأقران عبر المناطق والنهج الشاملة ذات الجذور المحلية. إن الثقة وإمكانية الوصول أمران حاسمان في جهود الوساطة اليوم، ويجب تعزيزهما من خلال الشفافية والاستماع والقرب من المجتمعات المتضررة. كما عملنا في إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على تعزيز الحوار السياسي والتعاون بين الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، نسلط الضوء على دور المرأة والشباب في عمليات السلام ونعززه. إن البرتغال مؤيد قوي للتعهد المشترك من أجل مشاركة المرأة ولا تزال ملتزمة بتعزيز القرار 1325 (2000)، حيث يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000). وندعم بنفس القدر الجهود الرامية إلى توسيع شبكة دعم الوساطة في الأمم المتحدة وتعزيز القدرات الإقليمية.

إن الدبلوماسية ضرورية ولكنها ليست كافية. كما يتوقف الحل السلمي للنزاعات على الاكتشاف المبكر للمخاطر والالتزام السياسي المستدام والشرعية الناجمة عن الثقة والشمول. ويتطلب الأمر الدفاع عن دور القانون الدولي، لا سيما دور محكمة العدل الدولية، ولكن أيضاً ضمان امتناع أطراف النزاع عن التصويت، تماشياً مع الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. ويتطلب الأمر أن نقرن الطموح بالتنفيذ، بما في

ذلك من خلال ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1)، الذي يقدم الإجراء 16 منه مخططاً لتعزيز دور المنظمة في الوساطة وبناء الثقة.

وستواصل البرتغال العمل على بناء الجسور من خلال جهودنا في مجال التعاون الإقليمي، ومشاركتنا مع المنظمات الإقليمية وتعزيزنا للوقاية والمساعي الحميدة – بما في ذلك إذا انتخبت البرتغال لعضوية مجلس الأمن في العام المقبل للفترة 2027–2028. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء الشريكة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لجعل التسويات السلمية هي القاعدة وليس الاستثناء.

في الختام، نشكر الرئاسة الباكستانية على هذه المبادرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد غريب آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان، بصفته رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة الهامة. في السياق العالمي الحساس الحالي، يكتسب الموضوع قيد المناقشة أهمية أكبر من أي وقت مضى. ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي يواجه بشكل متزايد تنامي النزعة الأحادية واستغلال الجزاءات والانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً متزايداً لسيادة القانون الدولي.

يقول القرآن الكريم:

”مِنْ أَجْلِ ذلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً“. (القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 32)

فمنذ إنشاء الأمم المتحدة وطوال ثمانية عقود من عمليات مجلس الأمن، نشبت أكثر من 300 حرب ونزاع مسلح، مما أدى إلى سقوط عشرات الملايين من الضحايا والجرحى. وتمت الإطاحة بالعشرات من الحكومات الشرعية نتيجة للتدخلات الأجنبية – من قبل الولايات المتحدة في المقام الأول. استخدمت الولايات المتحدة، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، حق النقض ضد أكثر من 80 مشروع قرار في مجلس الأمن.

وعلى مدار العقود الثمانية الماضية، شن النظام الإسرائيلي، الذي تمادى حتى في استخدام الطعام والماء سلاحاً ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، أكثر من 000 3 عملية إرهابية، وشرد أكثر من 7 ملايين فلسطيني، وأدى لاستشهاد وجرح مئات الآلاف، وسجن أكثر من مليون فلسطيني. هذا هو النظام نفسه الذي شنّ اعتداءات عسكرية على جيرانه، ولا يزال غير طرف في أي من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويحتفظ بمئات الرؤوس النووية في ترسانته. ويدرك المجلس جيداً العواقب الكارثية على السلام والأمن الدوليين التي تترتب على حيازة نظام إجرامي كهذا للأسلحة النووية.

وخلال هذه الفترة بالذات – على الرغم من دعم الولايات المتحدة غير المشروط لهذا النظام وممارستها لحق النقض ضد أكثر من 55 مشروع قرار قُدّم إلى مجلس الأمن رداً على فظائع النظام – تم اتخاذ أكثر

من 550 قراراً ضد النظام من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ أي منها بسبب الحماية السياسية التي توفرها بعض الدول التي تدعي مناصرة حقوق الإنسان وقضية السلام والأمن الدوليين.

وفي ظل هذا السجل الشنيع من الجرائم والعدوان، قام النظام الصهيوني في الساعات الأولى من يوم 13 حزيران/يونيه – تحت قيادة مجرم حرب صدرت بحقه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية – بشن عمل عدواني، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، حيث شن هجمات مسلحة ضد جمهورية إيران الإسلامية.

وبعد ذلك، وبالتواطؤ الكامل مع النظام المعتدي، قامت الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن، بشن سلسلة من الضربات ضد ثلاث منشآت نووية سلمية إيرانية خاضعة للضمانات تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي بيان مغرق في الخداع، ادعى ممثل النظام في كلمة ألقاها أمام المجلس في 20 حزيران/يونيه أن العدوان العسكري على إيران قد تم تنفيذه بما يتوافق تماماً مع القانون الدولي، مع الالتزام بمبدأي التمييز والتناسب، وأن الأهداف العسكرية فقط هي التي تم ضربها.

وأبلغ مجلس الأمن بموجب هذه الرسالة أن العدوان العسكري وحملة الاغتيالات العائلية التي يقوم بها النظام المذكور قد أسفرت عن استشهاد 100 1 فرد، من بينهم 132 امرأة و 45 طفلاً و 26 من أفراد الكوادر الطبية والصحية؛ وإصابة 750 5 آخرين؛ وتدمير أكثر من 200 8 وحدة سكنية و 17 مستشفى ومرفقاً صحياً؛ و 11 سيارة إسعاف؛ ومختلف البنى التحتية المدنية الأخرى داخل أراضي جمهورية إيران الإسلامية. استهدف هذا النظام الإجرامي سجن إيفين في طهران، واستشهد أكثر من 70 شخصاً بريئاً، بما في ذلك أفراد أسر المعتقلين. وفي عمل عدواني آخر، في محاولة لاغتيال أستاذ جامعي، استشهد 15 فرداً من عائلته على يد ذاك النظام. وفي هجوم مسلح آخر شنه النظام نفسه على مبنى سكني مكون من 14 طابقاً، أدى إلى استشهاد 60 شخصاً، من بينهم 20 طفلاً.

وفي رسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، ادعى ممثل الولايات المتحدة بوقاحة، في محاولة جريئة لتبرير عدوانها على المنشآت النووية الإيرانية السلمية الخاضعة للضمانات في إيران، أن الضربات قد تمت في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، بزعم تحييد التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني للنظام الإسرائيلي وللسلام والأمن الدوليين. وأود أن أتناول هذه التصريحات الشعبوية والمخادعة بشكل مباشر.

أولاً، لم تبادر إيران، على مدار القرون الأخيرة، بالعدوان المسلح على أي دولة. ولم نهدد الولايات المتحدة بهجوم عسكري. فنحن لا نحتفظ بأي قواعد عسكرية على مقربة من الولايات المتحدة. وفي تناقض صارخ، تمتلك الولايات المتحدة أكثر من 000 5 رأس حربي نووي – وهو سلاح غير إنساني استخدمته في الواقع ضد المدنيين الأبرياء في اليابان. وهي تدير أكثر من 700 قاعدة عسكرية في أكثر من 130 بلداً،

وتنشر مئات الآلاف من القوات. وقد أقامت العديد من المنشآت العسكرية في منطقة الخليج الفارسي وحول حدود إيران. أيهما إذن هو التهديد الحقيقي للسلام والأمن الدوليين – إيران أم الولايات المتحدة الأمريكية؟

ثانياً، لقد كان برنامج إيران النووي على الدوام ذا طابع سلمي خالص وبقي خاضعاً للرقابة الأكثر صرامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، روّج النظام الصهيوني للادعاء بأن إيران تسعى إلى تطوير أسلحة نووية، وخدع بالتالي بعض البلدان وتلاعب بالرأي العام. ولكن أين هي حقا هذه القنبلة النووية المزعومة؟ أليس من السخف الواضح أن نظاما يمتلك هو نفسه كل فئات أسلحة الدمار الشامل، وليس طرفا في أي من الصكوك الدولية ذات الصلة – وسجله حافل بالعدوان والفظائع والهمجية على مدى ثمانية عقود – يوجه الآن اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

ثالثاً، إن التذرع بحق الدفاع عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، لا يصح قانوناً إلا عند وقوع هجوم مسلح. وفي غياب هذا الهجوم، فإن أي لجوء إلى القوة يشكل عملاً عدوانيا. ولم تتعرض الولايات المتحدة ولا النظام الصهيوني في إسرائيل لهجوم مسلح من قبل جمهورية إيران الإسلامية.

وفي حين أدانت غالبية الدول العدوان الذي ارتكبه النظام الصهيوني والولايات المتحدة على بلدي، فمن المؤسف للغاية أن ثلاث دول أوروبية ومجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام اتخذوا موقفاً متحيزاً وفشلوا في الاضطلاع بمسؤولياتهم. ويجب الانتباه إلى أن إيران تعرضت لعدوان على يد نظامين مسلحين نووياً. ومع ذلك، عرقلت الولايات المتحدة وحلفاؤها إصدار أي قرار في كل من مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ووصف المستشار الألماني عدوان النظام الإسرائيلي بـ ”العمل القذر“ نيابة عنهم. واعترف وزير الدفاع الفرنسي صراحةً بالمشاركة العسكرية دعماً للنظام. وسعى رئيس الوزراء البريطاني، في تصريحات ذات دوافع سياسية، إلى إضفاء الشرعية على هذه الهجمات من خلال تصوير برنامج إيران النووي السلمي على أنه تهديد. وبدلا من إدانة هذين الاعتداءين، لا يزال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية منشغلاً بالسعي إلى إجراء عمليات تفتيش للمنشآت المستهدفة – ظاهرياً لتقييم مدى الضرر الذي ألحقته الهجمات بالمنشآت النووية الإيرانية.

وكل هذا الصمت والتواطؤ مع العدوان والتخاذل المتعمد، عرّض سيادة القانون للخطر الشديد على الصعيد الدولي. هل هذه هي تعددية الأطراف وصون السلام والأمن الدوليين اللذان يدعي المجلس التمسك بهما؟ هل هذه هي العدالة التي وعد بها الميثاق البشرية؟ إذا كان مجلس الأمن عاجزاً عن الاضطلاع بمهامه، فأي مؤسسة تبقى لصون السلام والأمن الدوليين؟ ويشكل الهجوم على المنشآت النووية الخاضعة للضمانات جريمة خطيرة. فما هي الرسالة التي يبعث بها فشل مجلس المحافظين ومجلس الأمن في إصدار قرار إدانة – ورفض المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إدانة الهجمات – إلى الدول الأعضاء في الوكالة؟ ولماذا ظلت هذه الدول والمؤسسات صامتة في مواجهة رفض النظام الصهيوني الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار واستمراره في تطوير برنامج للأسلحة النووية؟ ألا

يبعث هذا الصمت إلى بلدان مثل إيران برسالة مقلقة مفادها أنها إذا بقيت خارج معاهدة عدم الانتشار، فلن يقتصر الأمر على عدم تحملها أي التزامات، بل إنها ستُكافأ في الواقع – وستتمتع بالإفلات التام من العقاب؟ وبموجب القانون الدولي، يترتب على ارتكاب فعل غير مشروع دوليا مسؤولية دولية، ويكون على الطرف المسؤول التزام بالجبر الكامل وتقديم تأكيدات وضمانات بعدم التكرار.

وستسعى جمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب دفاعها المشروع والحازم عن شعبها وأرضها، للحصول على كامل حقوقها في تحقيق العدالة من خلال السبل الدبلوماسية والقانونية والقضائية المتاحة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اللجوء إلى المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

ويحظر على الدول الاعتراف بالحالات الناتجة عن انتهاكات القواعد الآمرة للقانون الدولي؛ وعدم الامتثال لذلك الحظر يحمّلها المسؤولية على الصعيد الدولي. وتشكّل الأعمال العدوانية التي ارتكبها النظام الإسرائيلي والولايات المتحدة ضد إيران انتهاكا للقواعد الآمرة التي تحظر العدوان. والدول الثالثة ملزمة بعدم الاعتراف بهذه الأعمال على أنها قانونية، وعدم تقديم أي مساعدة أو دعم لاستمرار هذه الحالة غير القانونية.

فقد شنت دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب نظام مسلح نووياً خارج إطار المعاهدة، هجوماً عسكرياً على المنشآت النووية لدولة طرف في معاهدة عدم الانتشار – وهي منشآت خاضعة بالكامل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقامت الآن ثلاث دول أوروبية – اثنتان منها عضوان دائمان في مجلس الأمن وقد انتهكتا هما نفسيهما أحكام القرار 2231 (2015) – بإعلان عزمها صراحة على إعادة فرض جزاءات مجلس الأمن التي فُرضت في الأساس منذ عقدين من الزمن فيما يتعلق بالمنشآت نفسها التي يُزعم أنها دُمِّرت، والتي أُلغيت لاحقا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

إن هذا المستوى غير العادي من ازدواجية المعايير وتجاهل مقاصد ومبادئ مجلس الأمن – من جانب أعضائه أنفسهم – أمر لا يصدق حقاً. فهذه الدول الأوروبية الثلاث تفتقر إلى الصفة القانونية؛ وبالنظر إلى فشلها في الوفاء بالتزاماتها الرئيسية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك دعمها للمعتدي خلال أعمال العدوان الأخيرة، فإن أي محاولة لتفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات المتعلقة باتفاق لم يُنفذ منذ سبع سنوات، تشكل إساءة استعمال للإجراءات القضائية وهي باطلة قانونا. ويجب رفض هذه المحاولة رفضا قاطعا.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن السلام لا يتحقق بالقنابل والإكراه، بل باحترام الحقوق والعدالة والدبلوماسية. ويجب رفض تطبيع العدوان على نحو قاطع. ويجب ألا يتحول مجلس الأمن إلى أداة في خدمة مصالح دول معينة؛ بل أن يكون حارسا للعدالة والسلام والأمن لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو توجهها السياسي.

وللأسف، لا بد من القول بمنتهى الوضوح إن مجلس الأمن إما لم يكن قادرا أو غير راغب في الرد بشكل مناسب وحازم على أعمال العدوان السافرة على السيادة الوطنية لبعض الدول والاحتلال العسكري والإبادة الجماعية والحصار الاقتصادي غير القانوني ورعاية إرهاب الدولة. وقائمة هذه الإخفاقات طويلة

ومقلقة للغاية. والتاريخ هو الذي سيحكم على ما إذا كان مجلس الأمن قد اضطلع بأمانة بمسؤولياته الجليلة تجاه دول العالم.

إن إيران دولة محبة للسلام، ولكن حذار من سوء التقدير. فنحن نقف متحدين وحازمين في مواجهة العدوان وسنلحق خسائر فادحة بأي معتدٍ. وقد وقعت أعمال العدوان الأخيرة بينما كنا منخرطين في مفاوضات نووية مع الولايات المتحدة – وهو مؤشر لا يمكن إنكاره على أن الولايات المتحدة لم تكن تتفاوض بحسن نية وأن المسألة النووية ليست سوى ذريعة.

وقد وضع أعداء إيران نصب أعينهم استقلال بلدنا ووحدته الوطنية. ومع ذلك، فقد حطمت قواتنا المسلحة القوية وشعبنا الموحد آمالهم تماما. وتقف إيران بفخر وثبات. ونحن لا نسعى للحرب، ولكننا سندافع عن شعبنا ووطننا بشراسة الأسد. وعلى المعتدين أن يعلموا أن مؤامراتهم ستبوء بالفشل، وأن إيران باقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد لونسكي – تيفينثال (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لنا أن نخاطب مجلس الأمن وأعضاءه. ونشكر باكستان على عقد هذه المناقشة في أوانها في وقت تتضاعف فيه الأزمات وتتصاعد فيه التوترات الجغرافية السياسية.

يضطلع مجلس الأمن بولاية واضحة ويتحمل مسؤولية أخلاقية لصون السلام والأمن الدوليين من خلال الاستخدام الكامل للأدوات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها التسوية السلمية للمنازعات.

وترى النمسا، وهي بلد صغير ومحايد عسكريا، أنها حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. ونعتمد على نظام دولي تُسوى فيه المنازعات بالحوار بدلا من الهيمنة، وتكون فيه الغلبة للقانون على القوة، وينتصر فيه التعاون على المواجهة.

وما فتئت النمسا تدافع عن أولوية الدبلوماسية والحوار. ونعتقد، بصفتنا أحد أشد المدافعين عن تعددية الأطراف الفعالة والشاملة، اعتقادا راسخا أن الحلول التفاوضية هي السبيل الوحيد المستدام لتحقيق السلام. وتتجسد هذه القناعة في دعمنا الدائم للوساطة ومنع نشوب النزاعات والمساعي الحميدة للأمين العام.

ولا تزال الأدوات الواردة في الفصل السادس من الميثاق، بما في ذلك التفاوض والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية، بالغة الأهمية اليوم كما كانت في عام 1945. ولكن لا بد من التحلي بالإرادة السياسية والمثابرة والالتزام قبل كل شيء بالسلام التزامًا حقيقيًا لكي تكون تلك الأدوات فعالة. ولذلك، ترحب النمسا بتجديد التركيز على منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) وتدعو إلى إدماج تلك المبادئ إدماجا كاملا في العمل اليومي لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

وفي هذا السياق، تؤيد النمسا تعزيز هيكل الوساطة التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال زيادة الموارد المخصصة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووحدة دعم الوساطة التابعة لها. وتدعو النمسا كذلك إلى اتخاذ إجراءات وقائية مبكرة وشاملة ومنسقة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية. ونؤكد أيضا على أن الاحترام العالمي للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يشكل أساس العلاقات السلمية بين الدول بغض النظر عن حجمها.

بالإضافة إلى ذلك، تدعو النمسا المجلس إلى الاستثمار في السلام المستدام. ويشمل ذلك دعم عمليات الحوار الوطني الشاملة وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جهود السلام والعمل على نحو أوثق مع لجنة بناء السلام، ولا سيما في المراحل الانتقالية وفي حالات ما بعد النزاع. ولعل تقديم إحاطات بوتيرة أكثر انتظامًا لاستكشاف الآفاق يساعد في توقع المخاطر قبل أن تصبح حالات طارئة.

لقد جدد قادتنا التزامهم بميثاق الأمم المتحدة وبالتعاون المتعدد الأطراف خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويذكّرنا ميثاق المستقبل بأن السلام لا يبدأ في قاعة المجلس، بل يبدأ بالتحلي بالإرادة لتسوية النزاعات من خلال الحوار والتوافق وبالشجاعة لاحترام القواعد المشتركة حتى عندما تكون غير ملائمة.

ويجب أن يكون مجلس الأمن قادراً على الاتحاد في العمل بما يتماشى مع ولايته وخدمةً لجميع الشعوب. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعم النمسا أيضا إصلاح المجلس الذي طال انتظاره، بما في ذلك تصحيح الاختلالات التاريخية مثل نقص تمثيل أفريقيا.

ولا بد للسلام من القيادة. ويتطلب الاستثمارَ والثقة.

ولا يزال التزام النمسا ثابتا سواء باستضافة الأمم المتحدة في فيينا أو بتقديم الدعم المستمر للوساطة ومنع نشوب النزاعات أو بالترشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2027-2028.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد إدبروك (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

تؤيد ليختنشتاين بالكامل الجهود المبذولة في المجلس للاستفادة بصورة أفضل من سلطاته ووظائفه بموجب الفصل السادس. ونرى الحاجة المتزايدة إلى التسوية السلمية للمنازعات في جميع أنحاء العالم، نظرا لأن النزاعات المسلحة أصبحت تستغرق وقتا أطول فأطول لحلها وتكبد خسائر متزايدة في صفوف المدنيين. وتُعزى أهمية الفصل السادس أيضًا إلى متغيرات مماثلة يشهدها المجلس الذي يتزايد عجزه منذ بضع سنوات عن استخدام وظائفه بموجب الفصل السابع لإنهاء النزاعات الدائرة. ونشير في هذا الصدد إلى أن جميع قرارات المجلس ملزمة بالطريقة ذاتها بموجب المادة 25 من الميثاق.

وقد اتخذت الدول الأعضاء خطوات هامة في السنوات الأخيرة لإبراز دور الآليات المنصوص عليها في الفصل السادس، ولا سيما في الإجراء 16 من ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي يحث الأمين العام على كفالة أن تكون الأمم المتحدة مجهزة تجهيزا كافيا لقيادة الوساطة والدبلوماسية الوقائية ودعمهما. وتؤكد ليختنشتاين مجددا، حتى في هذا الوقت الذي تواجه فيه المنظمة ضغوطا مالية، أن الوساطة والدبلوماسية الوقائية هما استثمار يؤتي ثماره أضعافا مضاعفة، ليس فقط في تكلفة تجنب الحرب ولكن أيضا في القيمة الأساسية لحياة الإنسان وكرامته. وتواصل ليختنشتاين تقديم دعمنا في هذا الصدد لوحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي.

وتود ليختنشتاين أن تسلط الضوء على موضوعين آخرين نعتقد أن بإمكانهما أن يعززا تنفيذ الفصل السادس من الميثاق.

أولا، نشير إلى أن أعضاء المجلس يقع على عاتقهم التزام محدد وإضافي بالامتناع عن التصويت حينما يكونون طرفا في نزاع ما عند نظرهم في القرارات المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق. ومن الواضح أن هذا الواجب الملزم، الوارد في الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق والذي أعاد القادة التأكيد عليه في ميثاق المستقبل في العام الماضي، وثيق الصلة بهدف الفصل السادس المتمثل في السعي إلى حل المنازعات بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة في أبكر مرحلة ممكنة. إن التصور بأن دولة ما، في تصويت المجلس، قد تتصرف كقاضٍ في قضيتها يمكن أن يضر بالفعل بآفاق تسوية المنازعات. وفي إطار تنفيذ الميثاق، نأمل أن تنظر الدول الأعضاء في صياغة معايير كفيلة بتمكين التنفيذ الكامل والمتسق لهذا الالتزام.

ويجب أن تراعي أيضا الجهود المبذولة في إطار الفصل السادس مجموعة كاملة من عوامل النزاع. ولاحظت ليختنشتاين منذ وقت طويل أن العديد من النزاعات تندلع شرارتها بسبب طريقة استجابة الدول للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الأقليات، التي تسعى إلى الحصول على قدر أكبر من تقرير المصير الداخلي قد يشمل الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية. وتشكل ما يُسمى النزاعات المتصلة بتقرير المصير ما يقرب من نصف النزاعات المسلحة التي حدثت منذ ستينيات القرن الماضي. ومع أن المطالبات المتعلقة بتقرير المصير ليست العامل الوحيد المسبب للنزاع في تلك الحالات، فإنها بُعد نعتقد أن الوسطاء لا يدرسونه بالقدر الكافي ولا يحظى بالاعتراف الكافي من الدول. ولهذا السبب، وضعت ليختنشتاين منذ سنوات عديدة مبادرتها المعنية بمنع نشوب النزاعات المتعلقة بتقرير المصير وتسويتها. وتسلط مبادرتنا الضوء على أهمية توفير الإمكانيات لإعمال الحق في تقرير المصير بدون اللجوء إلى الانفصال بهدف نزع فتيل النزاع ومنع نشوبه في أبكر مرحلة ممكنة. ونظل على استعداد للتكلم أكثر مع جميع الأعضاء بشأن جوهر مبادرتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دراغ أوبراين، وزير المناخ والطاقة والبيئة ووزير النقل في أيرلندا.

السيد أوبراين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر أيرلندا باكستان على عقد هذه المناقشة المهمة وتؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

يكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة التزام الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وليس ذلك مجرد مبدأ تطلعي – بل هو واجب قانوني ملزم بموجب الفقرة 3 من المادة 2 من الميثاق ويشكل الركن الأساسي في النظام الدولي القائم على القواعد. ويشكل واجب السعي إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية سمة أساسية من سمات القانون الدولي. ويجب الحفاظ عليها لأن القواعد التي توضع من خلال التفاوض والاتفاق تكون مقبولة باعتبارها مشروعة، كما أنها تستند إلى الموافقة.

وتدعو أيرلندا مجلس الأمن إلى الوفاء ب التزاماته فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين والاضطلاع بدور مركزي في النهوض بأدوات الدبلوماسية والعمل الوقائي. ويمكن أن تساعد مجموعة الأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس، عندما تُستخدم بفعالية، على التخفيف من حدة التوترات قبل أن تتفاقم وتتحول إلى أعمال عنف.

وتتجلى مشاركة أيرلندا في نظام دولي قائم على القواعد يقوم على سيادة القانون ودعمها له في دعمنا النشط للمؤسسات التي تحميه. ولذلك نؤيد بقوة محكمة العدل الدولية. فهذه المحكمة تزداد قوة عندما تقبل الدول ولايتها الجبرية، كما فعلت أيرلندا. كما تلتزم أيرلندا التزاما راسخا بالمحكمة الجنائية الدولية وبدورها في السعي إلى ضمان ألا يتمكن المسؤولون عن أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا من ارتكاب أفعالهم بلا عقاب. ويجب احترام استقلالية المحكمة وحمايتها.

إن تسوية النزاعات بالطرق السلمية لا تتطلب آليات قانونية فحسب، بل تتطلب أيضا شجاعة سياسية وعمليات شاملة للجميع. وقد علمنا تاريخنا في أيرلندا أن عمليات السلام ممكنة بالحوار المتسم بالصبر والتعاون المبدئي والتفاوض الشامل للجميع. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه. كما أنها تعني الإرادة السياسية المستمرة ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة والمشاركة المجدية للشباب والمجتمع المدني.

ولئن كان مجلس الأمن يضطلع بالدور الرئيسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين، يجب أيضا إشراك أجزاء أخرى من الأمم المتحدة من أجل تيسير تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وتفخر أيرلندا بالمساهمة في الجهود العالمية لبناء السلام، بسبل منها دعمنا لصندوق بناء السلام والشراكات مع المجتمع المدني المتعلقة بتسوية النزاعات والمصالحة. ونرحب أيضا بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة على الصعيد المحلي. كما ندعو الأمين العام إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية واستخدام جميع الأدوات المتاحة له، على النحو المبين في الخطة الجديدة للسلام.

وفي الختام، تظل أيرلندا ملتزمة التزاما راسخا بتعددية الأطراف وسيادة القانون والتسوية النزاعات بالطرق السلمية – وهي مبادئ أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر الأمين العام أيضا على إحاطته القيمة.

إن موضوع اليوم موضوع مناسب حقا. فقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية زيادة مثيرة للقلق في النزاعات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم وسط تزايد الإجراءات الانفرادية والانقسامات الجيوسياسية. ووُضعت تعددية الأطراف جانبا في كل أزمة تقريبا من الأزمات الكبرى التي شهدتها السنوات القليلة الماضية. وتتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن موقف المتفرج في كثير من الأحيان، ربما ليس بسبب عدم الرغبة ولكن بالتأكيد بسبب النظام المتعدد الأطراف الذي عفا عليه الزمن. ويبدو أن الأمم المتحدة، التي كانت سابقا في طليعة التسوية النزاعات بالطرق السلمية، قد منحت الآن امتيازا للقلة القوية. والواقع أن

تسوية النزاعات تعتمد في كثير من الأحيان على تدخل الأقوياء، في حين يبدو أن سلطة المجلس تتلاشى. ورغم قدرة الأقوياء على تسوية النزاعات أحيانا، فإن غياب تعددية الأطراف يؤدي في كثير من الأحيان إلى طغيان الحل على العدالة والإنسانية بحيث يفقد الميثاق معناه – فيكون حلا مفروضا وليس حلا دائما للنزاعات. والمشكلة هي أننا نحتاج إلى دوام العالم، ويتطلب ذلك شعور الأجيال الحالية والمقبلة في كل مكان بالاطمئنان إلى أنها ليست مجرد موضوع في أي حديث سياسي بشأن مصيرها. ويتطلب ذلك إحياء تعددية الأطراف – أي ألا تكتفي الأمم المتحدة بالبقاء، بل تتكيف وتستعيد سلطتها كحجر الزاوية في السلام العالمي، وقدرة الأمم المتحدة على تجنب لحظة أخرى كلحظة عصبة الأمم.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرض ثلاث نقاط.

أولا، لقد أصبح إصلاح الأمم المتحدة ضرورة بالفعل. ويجب أن نغتنم زخم الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة لاستعادة جدواها. ويتطلب ذلك استعادة الثقة في تعددية الأطراف وتحديثها لتواكب القرن الحادي والعشرين. وأتاح لنا ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) خريطة الطريق للمضي قدما. ويجب أن نستعيد الثقة العالمية في قدرة المجلس على العمل كقوة فعالة من أجل السلام تجسد الضمير العالمي. ويقتضي ذلك قدرة المجلس على تعزيز الثقة والتضامن والمسؤولية المشتركة وإعلاء صوت الدول الصغيرة من خلال حوار حقيقي، حتى يتمكن من استعادة دوره باعتباره المنصة الرئيسية للجهود الجماعية من أجل السلام، مما يقلل من نقاط الانطلاق المحتملة للتدخلات الانفرادية ويكفل تسوية النزاعات بالحوار والدبلوماسية وليس بالهيمنة.

ثانيا، يجب أن نعزز الاستشراف الاستراتيجي للأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر وتسوية النزاعات. فالاستفادة على نحو أفضل من التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي للتمكين من تحسين تحليل السياسات بالاستناد إلى البيانات، ستتيح تسريع استجابة الأمم المتحدة المبكرة لتتبع اتجاهات النزاع والإنذار المبكر، مما يوفر التوجيه لعمليات صنع السلام في الوقت المناسب، بما في ذلك المساعي الحميدة والوساطة. وعلاوة على ذلك، يجب تحسين تواصل عمليات نيويورك مع العمليات في الميدان، بما في ذلك البعثات الميدانية للأمم المتحدة والمكاتب الميدانية والمنظمات الإقليمية.

ثالثا، يجب أن نكفل دعما كافيا لعمليات الأمم المتحدة للسلام. فاليوم تزداد صعوبة تسوية النزاعات. ولذلك يجب أن نكفل تمويلا كافيا ومستداما يمكن التنبؤ به لجهود الأمم المتحدة في مجالات بناء السلام وحفظ السلام وتسوية المنازعات. ويجب أيضا أن نستثمر في الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية في مجال السلام لتعزيز تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي بحيث تراعي عملية السلام احتياجات أكثر الأشخاص تضررا، وليس مآرب الأقوياء فحسب. وفي الوقت الذي تواجه فيه مؤسستنا ضغطا كبيرا، يجب أن نستخدم جميع السبل، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80، لتحسين الاستثمار في السلام فعليا.

إن مستقبل تعددية الأطراف وقدرتها على تسوية النزاعات بالطرق السلمية يعتمدان على قدرتنا على تغليب السلام على القدرة والقوة. وإندونيسيا على استعداد للتعاون مع الجميع لحماية تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لباكستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين. إن كازاخستان تؤمن إيمانا راسخا بالمبادئ التي تقوم عليها مناقشة اليوم، ونرحب بفرصة الإسهام في المناقشة.

وما فتئ رئيس كازاخستان يؤكد التزام بلدي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء المنظمة، نؤكد مرة أخرى على أن التمسك بالمبادئ الأساسية، بما فيها نبذ التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، واحترام السلامة الإقليمية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والالتزام الحقيقي بتعددية الأطراف والقانون الدولي، لا يزال ضروريا لحماية الاستقرار العالمي.

وتؤيد كازاخستان بقوة جميع الجهود الرامية إلى تشجيع تسوية النزاعات بالطرق السلمية وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المفاوضات والوساطة والتوفيق والعمل مع المنظمات الإقليمية. ونسلط الضوء على استمرار أهمية إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتدعو كازاخستان باستمرار إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية مواصلة تعزيز دور الأمين العام كوسيط رئيسي وسلطة أخلاقية في منع نشوب النزاعات وحلها. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الدبلوماسية الوقائية وتعددية الأطراف والتعاون الإقليمي في صون السلام. وباعتبار كازاخستان عضوا مؤسسا ومبادرا لجميع أطر التعاون الإقليمي الرئيسية في محيطها، فإنها تؤمن إيمانا راسخا بقيمة النهج الإقليمي كحجر زاوية للدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات. ومن الأمثلة على ذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، وهي منظمة في وسط آسيا. ويمثل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي بادرت به كازاخستان، منصة حديثة وشاملة للجميع لتعزيز الثقة المتبادلة وتشجيع الحوار بين الدول الآسيوية. وبالمثل، فقد تطورت منظمة شنغهاي للتعاون، وكازاخستان عضو مؤسس فيها، لتصبح آلية رئيسية لتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال بناء الثقة على طول الحدود، مما يدل على الإرادة السياسية للدول الأعضاء فيها لمواجهة التحديات الإقليمية المعقدة من خلال الوسائل السلمية. والتنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من الجهود العالمية لتعزيز السلام والأمن. وفي هذا السياق، تعلق كازاخستان أهمية خاصة على إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة لآسيا الوسطى وأفغانستان في ألماتي، والذي من المتوقع أن يسهم في تعزيز الاستقرار والتقدم المطرد نحو مستقبل مستدام وسلمي في منطقتنا.

وأخيرا، تؤيد كازاخستان استمرار المناقشات المنتظمة بشأن هذا الموضوع على منبر الأمم المتحدة بغرض تبادل الخبرات ونشر أفضل الممارسات في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من أجل تعزيز الجهود الجماعية في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة بين الأمم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة لورا – سانتوس (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): باعتبار الفلبين عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، فإنها تؤكد من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة وتقيدها الصارم بسيادة القانون بين الدول باعتباره عنصرا

أساسيا لتعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات. والتمسك بالميثاق يعني الالتزام بمبادئه الأساسية والمشاركة الفعالة في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. وقد أسهمت اللجنة الخاصة بشكل كبير في تعزيز الفهم المشترك للميثاق. وتسلط الفلبين الضوء على إعلان مانيلا لعام 1982 بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (انظر قرار الجمعية العامة 10/37) باعتباره نتيجة بارزة للجنة الخاصة. وقد صدر إعلان مانيلا في خضم التوترات الجيوسياسية للحرب الباردة، كمبادرة من بلدان عدم الانحياز. ويؤكد الإعلان من جديد على المبادئ الأساسية للميثاق، بما في ذلك التزام جميع الدول بموجب المادة 33 بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية على نحو لا يعرّض السلام والأمن الدوليين والعدل للخطر. وبعد مرور أكثر من أربعة عقود، لا تزال هذه الوثيقة صالحة كما كانت دوماً، حيث نواجه تحديات معقدة ومترابطة للنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك في سياق الخطة الجديدة للسلام.

وينوه إعلان مانيلا بالدور الرئيسي لمجلس الأمن ودور الدول الأعضاء في تعزيز المجلس حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته على نحو كامل وفعال في مجال تسوية المنازعات أو أي حالة يُحتمل أن تعرّض السلام والأمن الدوليين للخطر. ويؤكد الإعلان من جديد أنه يجب على الدول الأعضاء، في جملة أمور، أن تشجع المجلس على زيادة الاستفادة من الفرص المتاحة بموجب الميثاق لاستعراض المنازعات أو الحالات المحتمل أن يؤدي استمرارها إلى تعريض صون السلام والأمن الدوليين للخطر؛ والنظر في الاستفادة بقدر أكبر من قدرة مجلس الأمن على تقصي الحقائق؛ وتشجيع مجلس الأمن على زيادة الاستفادة من الأجهزة الفرعية؛ وتشجيع مجلس الأمن على التصرف دون تأخير، لا سيما في الحالات التي تتحول فيها المنازعات الدولية إلى نزاعات مسلحة. وتماشيا مع روح إعلان مانيلا، قدمنا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 مثالاً على الكيفية التي ينبغي للدول أن تحل بها خلافاتها، أي بالعقل والصواب. واللجوء إلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التحكيم والمحاكم الدولية التي تتمتع بالمصداقية والكفاءة يؤدي دورا رئيسيا في تفسير المعايير الدولية ولا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه عمل غير ودي بين الدول المتحضرة.

وتُعرب الفلبين، بوصفها شريكا موثوقا ورائدا وصانعا للسلام، عن استعدادها للعمل مع جميع الدول من أجل تعزيز مراعاة مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في العلاقات بين الدول والمساهمة في القضاء على خطر اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها؛ وتعزيز سياسة التعاون والسلام واحترام استقلال وسيادة جميع الدول؛ وتحسين دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة.

وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلّقت الجلسة الساعة 13/05.